مجلة مجمع اللغة العربية

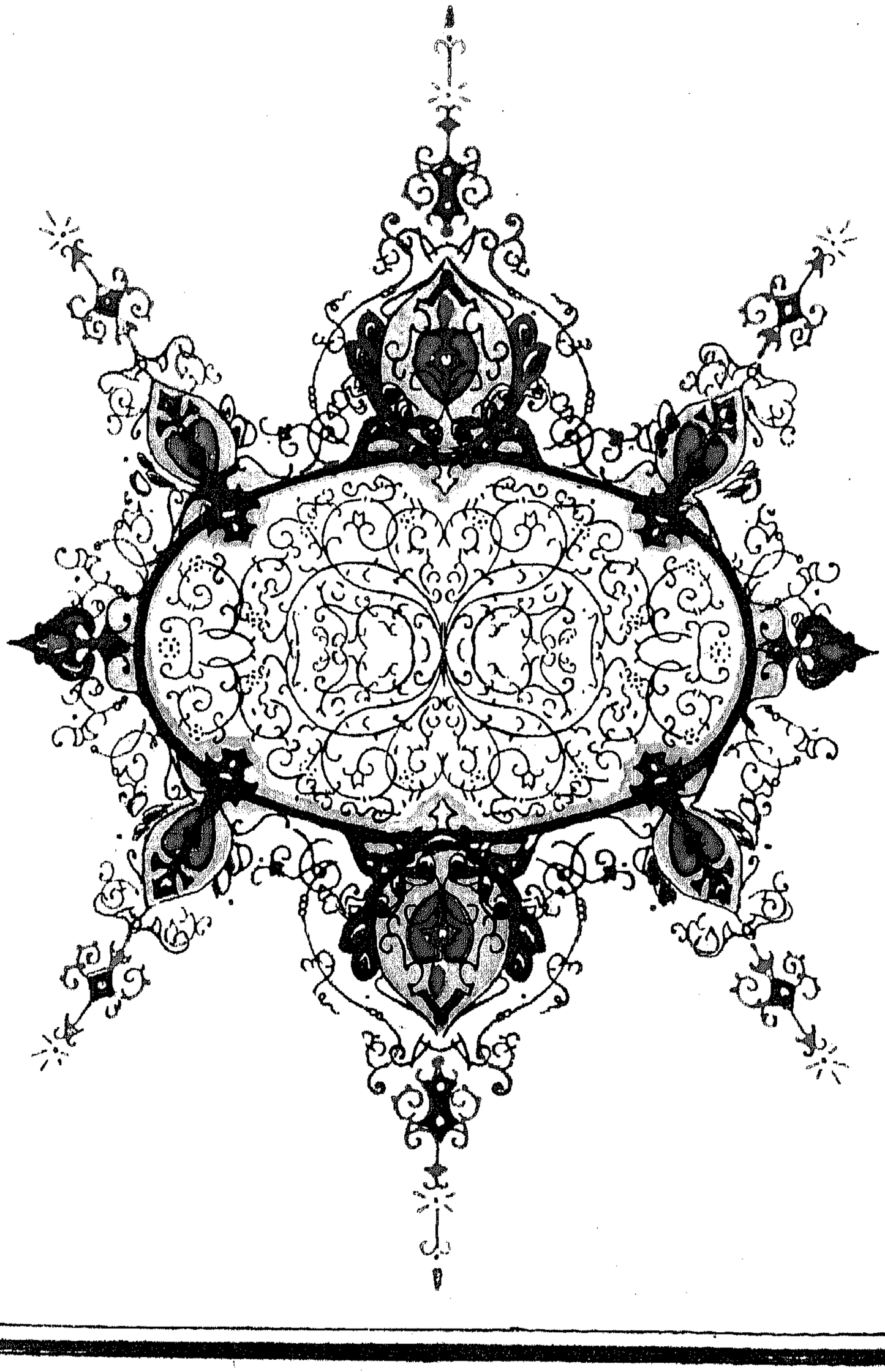

الجزء الحادي والستون
ربيع الأول ١٤٠٨هـ
نوفمبر ١٩٨٧م

المجاورة في اللغة العربيّة

للدكتور زيان أحمد الحاج إبراهيم

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيمِ

ملخص :

تعتبر اللغة العربية من أكثر اللّغات الحيَّة إن لم تكن أكثرها على الإطلاق ، من حيث تعدد ظواهرها اللغوية ، وتنوع أساليبها ، وطرق التعبير فيها .

ومن بين هذه الظواهر ظاهرة المجاورة ، أو الجوار ، أو التجاور . وهى ظاهرة متعددة الجوانب ، فقد تكون المجاورة في الأحوال والأحيان والمكان ، وقد تكون في المعانى ، وقد تكون للمشاكلة ، وقد تكون في الألفاظ متصلة أو منفصلة . ويترتب على الجوار في الألفاظ المنفصلة حكم إعرابى خاص ، وهو ما يسمى بالإعراب على المجاورة ، الذى قد نجده المرفوع ، والمنصوب ، والمجرور ، والمجزوم

وقد وردت فى اللغة العربية شواهد على هذه الأنواع تتفاوت كثرة أو قلة ، نجدها موزعة بين شعر العرب ونثرهم ، كما نجدها فى القرآن الكريم والحديث الشريف .

لقد وقف علماء العربية من ظاهرة المجاورة موقفين مختلفين :

فالأقدمون ، وعلى رأسهم سيبويه ، والخليل ، يرون الأخذ بها اعتمادًا على تلك النصوص الفصيحة ، مشترطين لذلك شروطًا تحد من التوسع فى استعمالها ، من أجل المحافظة على الأساليب العربية الرَّاقية

كما ذهب بعض أفراد هذا الفريق إلى القول بندرتها .

أما بعض المتأخرين ، وفى مقدمتهم السيرافى وابن جنى ، فقد ذهبوا إلى وجوب التشدد فى إغفال هذه الظاهرة ، لأنها تخالف الأسس التى تقوم عليها دراسة العربية ، وراحوا يؤولون ما ورد منها فى كلام العرب مما يوحى بظاهرة المجاورة ، لينفوا هذه الظاهرة جملة وتفصيلاً .

ولكن المتتبع لهذه الظاهرة من جميع جوانبها يجد أن مجموع النصوص الكلية التى تشكل هذه الظاهرة لايمكن أن يحكم عليها بالندرة ، أو الغلط ، أو الشذوذ .

كما أن إباحة جانب منها وإنكار جانب آخر ، تمسكا بنصوص القواعد العامة ، سيكون حجرا على اللغة وتقييداً لحركتها واتساع أساليبها .

وإن استقصاء شواهد هذه الظاهرة وتوزيعها على الأنماط والجوانب المختلفة فيها ، يشكل ظاهرة تستحق الدراسة والاهتمام كأسلوب لغوى جديد ، لاأرى فى الأخذ به ـ عند الحاجة إليه ـ أية غضاضة خاصة أننا نعيش عصرًا تنوعت أساليبه اللغوية ، وازدادت الحاجة إلى تعدد استخدامات اللغة للتعبير عن الأفكار المختلفة ، وتطور الحياة السريع ، مما يؤدى إلى ثراء اللغة وثرائها وخصبها .

المجاورة فى اللغة العربية

المجاورة ، والجوار ، والتجاور ، كلها مشتقة من مادة « جور » . وهذه المادة غنية بالمعانى . وقد وردت فى القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة ، وكلام العرب .

ومن هذه المادة : الجَوْر : وهو نقيض العدل . والجار : المجاور ، الساكن الملاصق فى السكن . والمجاورة : الاعتكاف فى المسجد ، ولهذا قيل للزمخشرى : جارالله : لمجاورته البيت الحرام مدة طويلة .وأجاره الله من العذاب : أنقذه وحماه . وفى القرآن (وَهُوَ يُجِيرُ وَلَا يُجَارُ عَلَيْهِ)[1] . واستجار بفلان : استغاث به والتجأ إليه . قال تعالى : (وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ)[2] وفى المثل : (قَدْ يُؤْخَذُ الجارُ بِجُرْمِ الجار)[3] والجار : زوج المرأة ، وهى جارته . وفى المثل : (إياك أَعنِى واسمعى ياجارةُ)[4] يضرب لمن يتكلم بكلام ويريد به شيئاً آخر .

والذى يعنينا من هذه المعانى[5] ، المجاورة التى بمعنى « الملاصقة » وإن كان فى معظمها رائحة القرب والجوار .

إن الجار قد يكتسب من جاره بعض صفاته وشيئاً من خصائصه بحكم هذا الجوار . لهذا نجد الرسول صلى الله عليه وسلم يحث على مخالطة الصالحين واعتزال من سواهم ، فيقول : (الرجلُ على دينِ خليلِهِ ، فلينظرْ أحدُكم من يُخالِلُ »[6] .

---

(١) المؤمنون – ٨٨ .
(٢) التوبة – ٦ .
(٣) مجمع الأمثال – حرف القاف .
(٤) مجمع الأمثال – حرف الهمزة .
(٥) انظر هذه المعانى فى اللسان (جور) .
(٦) رواه أبو داود – باب الأدب – الترمذى – باب الزهد .

وقد وردت هذه المعانى والإشارات فى شعر العرب ، إذ يمكن معرفة الإنسان واستقصاء حاله وسلوكه من دراسة أخلاق أقرانه ، فهذا عدى بن زيد يقول :

عن المرءِ لاتسألْ وأبصرْ قرينَهُ
فإن القَرينَ بالمُقارَنِ يَقْتدِى [1]

فهو يحذرنا من مصاحبة اللئام واكتساب أخلاقهم بمجاورتهم ، حتى لا نوصم بمثالبهم ، وكى لا تنتقل إلينا عدواها ، لأن المرء معدود فى جملة من يخالط ويجاور قال الشاعر :

اذا جاريتَ فى خُلُقٍ دنيئاً
فأنْتَ ومَنْ تُجَارِيهِ سَوَاءُ

فعلى العاقل أن يتبوأ لنفسه مقعد خير وصدق ليكون فى طليعة أهل الفضل ،وأن يربأ بنفسه عن مجاورة السفلة ومخالطتهم لما قد تتركه فيه فتشوه سمعته وتلطخ سيرته .وما أحسن قول الشاعر فى الربط بين هذا المعنى اللغوى العام للمجاورة ومعناها الذى سوف نتناوله فى هذا البحث حيث يقول [2] :

عليك بأرباب الصُّدور فمنْ غَدَا
مُضافاً لأَرْباب الصُّدُورِ تَصَدَّرا

وإياكَ أنْ تَرضَى صحابَةَ نَاقصٍ
فتَنْحَطَّ قَدْرًا من عُلاكَ وَتُحْقَرَا [3]

فرفعُ « أبو مَنْ » ثم خفضُ « مُزَمَّل »
يبينُ قولى مُغْرياً ومُحَذِّرَا [4]

فرفع لفظ « أبو » لمجاورته لفظاً له الصدارة وهو « من » فارتفعت منزلته بذلك ، كما أن خفض لفظ « مزمل » إنما كان لمجاورته « لبجاد » المجرور فانخفض تبعاله ، كما سيأتى إن شاء الله .

---

(١) فى حماسة البحترى — ٣٣٦ « وسل عن قرينه » .

(٢) هو أمين الدين العروضى الحلى .

(٣) أى : يتأثر علوا أو انحطاط منزلة تبعا لمن يخالطهم .

(٤) انظر المغنى — ٦٦٩ .

مما ذكر يتبين لنا أن العرب أشارت إلى أهمية الجوار الحسى والمعنوى فى حياة الأفراد والجماعات فلم تُغفل ، أيضاً ، عن ذلك الجوار فى لغتها وألفاظها ، حتى وجدناهم يعطون الشىء حكم الشىء فى الإعراب وغيره إذا جاوره ، فقديماً قالوا : (قَدْ يُؤخَذُ الجارُ بِجُرْمِ الجارِ)[1] فهم يوردون هذا المثل ليدللوا على أن الشىء قد يعامل المعاملة التى يستحقها جاره ، لا المعاملة التى يستحقها هو نفسه .ومرادهم بذلك أن يناسبوا بين المتجاورين فى اللفظ ، وإن كان المعنى على خلاف ذلك ، كما ناسبوا بين المتجاورين فى غير اللفظ .

الجوار فى الكلام وأضربه

لقد جرى الجوار فى الكلام على لسان العرب وفى لغتهم ، فقد وجدوا ، مثلا ، أن المضاف إليه قد يوصف لفظاً ، والنعت للمضاف ، إذا لم يكن هناك لبس ، وسموه بالجر على الجوار ، وذلك للاتصال الحاصل بين المضاف والمضاف إليه ، كما سنعرض له بالتفصيل فيما بعد .

وقد جاء التجاور على أضرب ، منها :

١ ــ التجاور فى الأحوال والأحيان والمكان .

٢ ــ التجاور فى المعانى .

٣ ــ التجاور للمشاكلة .

٤ ــ التجاور فى الألفاظ .

٥ ــ التجاور للإعراب .

(١) التجاور فى الأحوال والأحيان والمكان :[2]

كقولك : « أحسنت إليه إذ أطاعنى » فأنت لم تحسن إليه فى أول وقت الطاعة ، وإنما أحسنت إليه فى ثانى ذلك . ألا ترى أن الإحسان مسبب عن الطاعة ، وهى كالعلة له ، ولابد من تقدم وقت السبب على وقت المسبب ؟ لكنه لما تقارب الزمانان ، وتجاور الحالان فى الطاعة واستحقاق الإحسان ، صارا كأنهما وقعا فى زمان واحد ، فعمل الإحسان فى الزمان الذى يجاور وقته ، كما يعمل فى الزمان الواقع فيه هو نفسه .

---

(١) سبق ذكره .

(٢) الخصائص ٣ ــ ٢٢٢ /وما بعدها .

ومنه أيضاً : « أعطيتك إذ سألتنى فلما كانت العطية مسببة عن المسألة وواقعه على أثرها ، وتقارب وقتاهما صارا لذلك كأنهما فى وقت واحد .

ومثله : « زدتك إذ شكرتنى » ، ولما استكفانى كفيته ، وكلما استنصرنى نصرته

وعلى هذا وجهوا قوله سبحانه وتعالى : (ولنْ يَنفَعَكُمُ الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ أَنَّكُمْ فِى الْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ »[1] ؛ وذلك أنه لما كانت الدار الآخرة تلى الدار الدنيا لا فاصل بينهما ، إنما هى هذه فهذه ، صار ما يقع فى الآخرة كأنه واقع فى الدنيا ، فلذلك أجرى اليوم ، وهو الآخرة ، مجرى وقت الظلم ، وهو الدنيا ، فصار الوقتان — على تباينهما وتنائيهما كالوقتين الدانيين المتلاصقين .

وأشار أبو الفتح بن جنى إلى أن هذا التجاور فى الأحوال والأحيان لم يعرض له أحد ، وإنما ذكروا تجاور الألفاظ .

وقد ذكر شيئاً من هذا النحو فى المكان ، مثل :

« وَهُمْ إِذَا الخَيْلُ جَالُوا فى كَوَاثِبِها »[2] .

وإنما يجول الراكب فى صهوة الفرس ، لا فى كاثبته ، لكنهما لما تجاورا[3] جريا مجرى الجزء الواحد .

(٢) التجاور فى المعانى :

من الحمل ، أو الجوار على المعنى ، ماجاء على لسان جرير فى قوله :

جِئْنى بمثلِ بنى بدرٍ لقومِهِمُ
أَوْ مِثْلَ أُسْرَةِ مَنْظورِ بنِ سَيّارِ[4]

بنصب « مثل »

قال سيبويه : ولو قلت : مررت بعمرو وزيدًا لكان عربيًّاً . فكيف هذا ؟ لأنه فعل ، والمجرور فى موضع مفعول منصوب . ومعناه : أتيت ونحوها . فيحمل الاسم إذا كان العامل الأول فعلا . وكان

---

(١) الزخرف — ٣٩

(٢) لم أعثر على قائله وبقيته — الخصائص ٣ — ٢٢٧ — الكواثب : جمع كاثبة ، وهى من الفرس مجتمع كتفيه قدام السرج .

(٣) أعاد الضمير فى « تجاورا وجريا » على الصهوة والكاثبة ، على أنهما جزءات ، ولولا ذلك لأنث

(٤) يفخر على الفرزدق بسادات قيس لأنهم أخواله . وأسرة الرجل رهطه الذين يقوى بهم

المجرور فى موضع المنصوب على فعل لاينقض معناه ، كما قال جرير ...وأنشد البيت ، فحمله على المعنى ، كأنه قال هات مثل أسرة منظور بن سيار »[1] .

وقال العجاج بن رؤبة الراجز :

يَسْلُكْنَ فى نجدٍ وغَوْرًا غائرَا[2]

قال فيه سيبويه : « كأنه قال ويسلكن غورًا غائرًا ، لأن معنى « يذهبن فيه » : يسلكن »[3] .

وقال كعب بن جُعَيْل التغلبى :

أَعِنِّى بِخَوّارِ العِنَانِ تَخالُهُ
إذا راحَ يَرْدِى بِالمُدَجّج أَحْرَدَا
وأَبيضَ مصقُولَ السِّطَامَ مُهَنَّدَا
وذا حَلَق مَن نَسْجِ داودَ مُسْرَدَا[4]

فحمله على المعنى ، كأنه قال : وأعطنى أبيض مصقولَ السِّطام . أو : ناولنى خوارَ العِنَان وأبيضَ مصقولَ السِّطام[5] .

وقال رجل من قيس عيلان :

بَيْنَا نحنُ نطلُبُه أتانا
مُعَلِّقَ وَفْضَةٍ وَزِنادَ رَاعِ[6]

حيث نصب « زناد » حملاً على موضع « الوفضة » ، لأن المعنى : يعلق وفضة وزناد راع . والوفضة : الكنانة توضع فيها السهام .

وزعم عيسى أنهم ينشدون هذا البيت :

هل أنتَ باعثُ دِينارٍ لحاجَتِنا
أو عبدَ رَبٍّ أخا عَوْنِ بنِ مِخْراقِ[7]

حيث نصب « عبد رب » حملاً على موضع « دينار » ، لأن المعنى : هل أنت باعثُ دينارًا أو عبدَ رب؟ والدينار يحتمل أحد وجهين : الدينار المعروف ، أو اسم رجل .

ومن الحمل على المعنى أيضاً :

بادَتْ وَغَيَّرَ آيَهُنَّ مَعَ البِلَى
إلَّا رَواكدَ جَمْرُهُنَّ هَبَاءُ

---

(١) الكتاب ١ – ٩٤ ، ١٧٠

(٢) وصف ظعائن منتجعات يأتين نجدا مرة ، وغورًا مرة أخرى .

(٣) الكتاب ١ – ٩٤ .

(٤) أراد بخوار العنان : الفرس المنقادا . الرديان : أن يضرب بيديه عند السير لمرحه ، وشبهه بالأحرد لميله القصد لمرحه . الأبيض : السيف . السطام : جوانبه . المسرد : المتتابع النظم .

(٥) الكتاب ١ – ١٧٠

(٦) الكتاب ١ – ١٧١

(٧) الكتاب ١ – ١٧١

وَمُشَجَّجٌ أَمَّا سَوَاءُ قَذَالِـهِ ... فلم يَجدا إِلَّا مُنَاخَ مَطِيَّةِ

فَـبِدَا وَغَيَّرَ سَارَهُ المَعْزَاءُ[1] ... تَجَافى بِهَا زَوْرٌ نَبِيلٌ وكَلْكَلُ

لأَن قوله « إِلا رواكد » فى معنى الحديث ... ومَفْحَصَهَا عَنْهَا الحَصَى بِجِرَانِهَا

أَى : بها رواكد ، فحمله على شىء لو كان ... وَمَثْنَى نَوَاجٍ لم يَخُنْهُنَّ مَفْصِلُ

عليه الأَول لم ينقض الحديث ، فحمل ... وسُمْرٌ ظِمَـاءٌ وَاتَرَتْهُنَّ بَعْـدَمَا

« مشجج » على المعنى لأَنه لما قال : إِلَّا ... مَضَتْ هَجْعَةٌ من آخِرِ اللَّيْلِ ذُبَّلُ[3]

رواكد ، فاستثناهن من آى الدار ، علم
أنها مقيمة بها ثابتة ، فكأَنه قال : بها
رواكدُ ومشججٌ » .

كأَنَّهُ قال : وَثَمَّ سمرٌ ظِمَاءٌ ، فرفع السمر الظماء حملًا على المعنى ، لأَنه لما قال : فلم يجدا إِلَّا مناخ مطية ومفحصها عنها الحصى ، علم أَن بالمنزل الذى وصف هذه الأَشياء ، فكأَنه قال : فيه كذا وكذا ، وفيه سمرٌ ظِمَاءٌ .

وقال الشاعر مزاحم العقيلى أَو الزبرقان :

يَهْدِى الخَمِيسَ نِجَادًا فى مَطَالِعِهَا ... إِمَّا المِصَاعَ وإِمَّا ضَرْبَةٌ رُغُبُ[2]

حيث حمله على شىء لو كان عليه الأَول لم ينقض المعنى ، وهو حمل « الضربة » على معنى « إِمَّا المصاع » لأَن المعنى : إِما أَمره المصاع وإِما ضربة رغب . وأَما نصب المصاع فعلى المصدر ، والعامل فيه فعله الذى جعل بدلًا من اللفظ به ، وهو يماصع .

وقال كعب بن زهير يصف منزلًا رحل عنه فطرقه ذئبان يعتسّانه :

وقال لبيد بن ربيعة يصف عيرًا وأَتانه شبه ناقته بها :

حتَّى تَهَجَّرَ فى الرَّوَاحِ وهَاجَهَا ... طَلَبَ المُعَقِّبِ حَقَّهُ المَظْلُومُ[4]

فقد استشهد به صاحب الدرر اللَّوامع على جواز العطف على محل المجرور بالمصدر .

---

(١) الكتاب ١ / ١٧٣ – الرواكد : الأثافى . أراد بالمشجج وتدا من أوتاد الخباء . وتشجيجه ضربه ليثبت . وسواء قذاله : وسطه . غير ساره : أى سائره . المغراء : الأرض الصلبة .

(٢) الكتاب ١ / ١٧٢ – المصاع : القتال . الرغب : الواسعة .

(٣) الكتاب ١ / ١٧٣ – النبيل : الواسع . أراد بالسمر الظماء : بعرها . الجران : باطن العنق .

(٤) الإنصاف ١ / ٢٣٢ – الدرر اللوامع ٢ / ٢٠٢

«فطلب» بالنصب مصدر مضمول مطلق نوعى مضاف إلى فاعله . وهو المعقب ، بكسر القاف ، وهو الغريم الطالب لأنه يأتى عقب غريمه ، و « حقه » مفعول المصدر ، و « المظلوم » بالرفع نعت للمعقب على محله ، أى كما يطلب المعقب المظلوم حقه

والمعنى : هاج هذا الفحل أنشاه ، لطلب الماء وقت الهاجرة ، طلبًا حثيثًا كطلب المعقب ، وهو اسم فاعل من التعقيب ، وهو الذى يطلب حقه مرة بعد مرة .

وقال سيبويه فى قول امرئ القيس

بِمُنْجَرِدٍ قَيْـدِ الأَوَابِدِ لاحَهُ
طِرَادُ الهَوَادِى كُلَّ شَأْوٍ مُغَرِّبِ (١)

حيث أجرى « قيد الأوابد » على « منجرد » نعتًا له ، وإن كان مضافًا إلى ما فيه الألف واللام ، لأنه فى معنى الفعل ، فكأنه قال : بمنجرد يقيد الأوابد ، فلمَّا جاور الفعل فى المعنى ، جاوزه فى الاستعمال ، فوقع وصفًا للنكرة .

ومن الحمل على المعنى قول لبيد :

فَعَلَا فُرُوعَ الأَيْهُقَانِ وَأَطْفَلَتْ
بِالجَلْهَتَيْنِ ظِبَاؤُهَا وَنَعَامُهَا (٢)

فظاهره أن قوله : « نعامها » معطوف على قوله : « ظباؤها » فيكون الفعل الذى عمل فى المعطوف عليه هو العامل فى المعطوف ؛ وأهل العربية لا يقولون : أطفلت النعامة ؛ وإنما يقولون : أفرخ النعام أو باض النعام . ولهذا يرى أهل التحقيق من النحاة أن العامل فى « نعامها » محذوف ، والتقدير : أطفلت ظباؤها وأفرخت نعامها ، أو أطفلت ظباؤها وباضت نعامها وعلى هذا تكون الواو قد عطفت جملة ، « وأفرخت نعامها » على جملة « أطفلت ظباؤها » . أو يكون الشاعر توسع فى معنى « أطفلت » فصيره كقولك « أنتجت » ومايؤدى مؤداه ، وحينئذ يصح تسلطه على كل واحد من المعطوف والمعطوف عليه .

وقال الشاعر :

عَلَفْتُهَا تِبْنًا وماءً بارِدًا
حَتَّى غَدَتْ هَمَّالَةً عَيْنَاهَا (٣)

---

(١) الكتاب ١ / ٤٢٤ – لاحه : ضمره . الهوادى : المتقدمة .

(٢) الخصائص ٢ / ٤٣٢ – الإنصاف ٢ / ٦١١ – الأيهقان : ضرب من النبت . الجلهتان : جانبا الوادى .

(٣) الخصائص ٢ / ٤٣٢ – الإنصاف ٢ / ٦١١ .

فظاهر قوله : « وماءً » أنه معطوف على قوله : « تبنًا » ولو كان معطوفًا على التبن لكان الواجب أن يتسلط على المعطوف بالفعل العامل فى المعطوف عليه ، وهو قوله : « علفتها » ، لكنه يقال : علفت الدَّابة تبنًا ، ولا يقال : علفتها ماءً ، ولكن يقال : سقيتها ماءً . ومن أجل هذا وجب واحد من أمرين :

الأول : أن يكون « ماء » مفعولًا به لفعل محذوف . والتقدير : وسقيتها ماء .

الثانى : أن تضمن « علفتها » معنى فعل يصح أن تسلطه على المعطوف والمعطوف عليه جميعًا ، مثل : أنلتها ، أو قدمت لها ، أو ما أشبه هذين .

ومثل هذا فى العربية كثير ، كقول الشاعر

يَا لَيْتَ بَعْلَكِ فى الوَغَى
مُتَقَلِّدًا سَيْفًا ورُمْحَا (١)

فالظاهر أن قوله : « رمحًا » معطوف على قوله : « سيفًا » ، فيكون قوله : « متقلِّدًا » مسلطًا وعاملًا فى المعطوف والمعطوف عليه جميعًا ، وكقول طرفة بن العبد البكرى :

أَعمرَو بنَ هندٍ ما تَرَى رَأْىَ صَرْمَةٍ
لَهَا سَبَبٌ تَرْعَى بِهِ الماءَ والشَّجَرَ (٢)

يقال : رعت الماشية الشجر . ولا يقال : رعت الماء ، وإنما يقال : شربت الماء ، فكان لابد من تقدير فعل يعمل فى الماء . والتقدير : لها سبب تشرب به الماء وترعى الشجر ، وإما أن تضمن « ترعى » معنى فعل يصح تسلطه على المعطوف ، والمعطوف عليه جميعًا ، مثل : تتناول .

ومثله قول الشاعر :

تَرَاهُ كأَنَّ اللهَ يَجْدَعُ أَنْفَهُ
وعَيْنَيْهِ إنْ مَولَاهُ ثَابَ لَهُ وَفْرُ (٣)

فإن « عينيه » لا يصح عطفها على « أنفه » لأنها لو كانت كذلك لكانت جميعًا ، ولكن علماء اللغة يقولون : تقلد فلان سيفه وحمل رمحه . فإمَّا أن يكون « رمحًا » مفعولًا لمحذوف . أى : متقلدًا سيفًا ومعتقلًا رمحًا . وإما أن يكون « متقلدًا » قد ضُمِّن معنى يصح تسليطه على المعطوف والمعطوف عليه جميعًا كحامل .

وكقول طرفة بن العبد البكرى :

أَعمرَو بنَ هندٍ ما تَرَى رَأْىَ صَرْمَةٍ
لَهَا سَبَبٌ تَرْعَى بِهِ الماءَ والشَّجَرَ (٢)

يقال : رعت الماشية الشجر . ولا يقال : رعت الماء ، وإنما يقال : شربت الماء ، فكان لابد من تقدير فعل يعمل فى الماء . والتقدير : لها سبب تشرب به الماء وترعى الشجر ، وإما أن تضمن « ترعى » معنى فعل يصح تسلطه على المعطوف ، والمعطوف عليه جميعًا ، مثل : تتناول .

ومثله قول الشاعر :

تَرَاهُ كأَنَّ اللهَ يَجْدَعُ أَنْفَهُ
وعَيْنَيْهِ إنْ مَولَاهُ ثَابَ لَهُ وَفْرُ (٣)

فإن « عينيه » لا يصح عطفها على « أنفه » لأنها لو كانت كذلك لكانت

---

(١) الخصائص ٢ / ٤٣١ – الإنصاف ٢ / ٦١٣
(٢) ديوان طرفة ٤٧
(٣) الخصائص ٢ / ٤٣١ – الإنصاف ٢ / ٥١٥

معمولة لقوله : « يجدع » ضرورة أن المعطوف يشارك المعطوف عليه فى تسلط عامله عليه ، ولا يصح ذلك ، لأن الجدع فى لسان أهل هذه اللغة خاص بالأنف ، فيكون قوله : « عينيه » مفعولاً لفعل محذوف تقديره « يفقأ » .

ومثله قول الراعى النميرى ، واسمه عبيد بن حصين :

إذَا ما الغَانِيَاتُ بَرَزْنَ يَوْمًا
وَزَجَّجْنَ الحَوَاجِبَ والعُيُونَا[1]

فظاهر قوله : « والعيونا » أنه معطوف على « الحواجب » ، مع أن العامل فى المعطوف عليه لا يصح أن يتسلط على المعطوف ، لأن العيون لا تزجج ، وإنما تكحل . لهذا كان قوله : « والعيونا » مفعولاً به لفعل محذوف يناسبه ، فكأنه قال : زججن الحواجب وكحلن العيونا ، أو أن تتوسع فى معنى كلمة « زججن » فتجعل المراد بها حَسَّنَّ أو جَمَّلْنَ أو ما أشبه ذلك مما يصح أن يتسلط على المعطوف والمعطوف عليه جميعًا .

ومنه قول الحطيئة فى مدح بنى أنف الناقة :

طَافَتْ أُمَامَةُ بالرِّكْبَانِ آونَةً
يا حُسْنَهُ من قَوَامٍ ما ومُنْتَقَبَا[2]

لأن الأول فى معنى : يا حسنه قوامًا .

ومنه قول غيره :

تَسْمَعُ للأَجْوَافِ منْهُ صَرَدَا
وفى اليَدَيْن جُسْأَةً وَبَدَدَا[3]

فالجسأة – بالضم – الصلابة واليبس . والبدد : التفرق ، وكل من الصلابة ، والتفرق لا يسمع ، فوجب أن تقدر لها فعلًا . وكأنه قال : وترى فى اليدين جسأة وبددًا ، أو تضمن قوله : « تسمع » معنى فعل يصح أن يتسلط على كل من الصرد والصلابة والتفرق ، وكأنه قال : تحس منه . والأجواف : جمع جوف باعتبار جوانبه ، والصرد : البرد .

---

(١) الخصائص ٢ / ٤٣٢

(٢) الخصائص ٢ / ٤٣٢

(٣) الخصائص ٢ / ٤٣٢

ومثله قول غيره :

* شَرَّابُ أَلْبَـانٍ وَتَمْرٍ وَأَقِطْ [1] *

الأَقط ـ بفتح الهمزة وكسر القاف ـ طعام يتخذ من اللبن المخيض . فظاهر قوله أن « تمر » معطوف على « ألبان » بالواو ، فيكون قوله « شراب » مسلطًا على المعطوف والمعطوف عليه ، لكن كل من التمر والأَقط مطعوم مأْكول ، لا مشروب . فإمَّا أن تقدر عاملًا للتمر يكون معطوفًا على « شراب » . والتقدير على هـذا : شرَّاب ألبان وطعَّام تمر وأَقط . وإما أن نتوسع فى معنى « شرَّاب » فنضمنه معنى كلمة أُخرى يصح أن تتسلط على المعطوف والمعطوف عليه جميعًا ، والتقدير على هذا : متناول ألبان وتمر وأَقط .

التجاور للمشاكلة

ممَّا يمكن حمله على الجوار للمشاكلة لفظ « مأْزورات » فى الحديث التالى :

« خرج رسول الله ﷺ فإذا نسوة جلوس . فقال : مايجلسكن ؟ قلن : ننتظر الجنازة . قال : هل تغسلن ؟ قلن : لا . قال : هل تحملن ؟ قلن : لا . قال : هل تدلين فيمن يدلى ؟ قلن : لا . قال : فارجعن مأْزورات غير مأْجورات »[2] .

فالأَصل «موزورات » بالواو ، من الوزر ، حيث قلبت الواو همزة لتشاكل الهمزة فى مأْجورات .

وجاء فى حديث عذاب القبر : « إن المنافق إذا وضع فى قبره سئل عن محمد ﷺ وما جاء به ، فيقول : لا أدرى فيقال : لا دريت ولا تليت »[3] .

والأَصل : تلوت بالواو من التلاوة فقلبت ياء لتشاكل الياء فى « دريت » .

وقال صاحب الهمع : وقد تأْتى النون موضع الواو للمشاكلة ، لحديث :

« اللَّهُمَّ رَبَّ السَّموات وما أَظللن

---

(١) الكامل للمبرد ١ – ١٩٦

(٢) سنن ابن ماجة – كتاب الجنائز .

(٣) صحيح البخارى – كتاب الجنائز .

ورب الأَرضين وما أقللن ، ورب الشياطين وما أَضللن »[1] .

والأَصل : « وما أضلوا » . وإنما عدل عنه لمشاكلة « أضللن وأقللن » كما فى « لا دريت ولا تليت » ، وفى « مأْزورات غير مأْجورات » .

ومن ذلك قول العرب : « هنأَنى ومرأَنى أى : أتانى هنيئًا بلا مشقة ، وجعل عيشى مريئًا ، أى : حميد المعيشة مستحسنًا والأَصل : « أمرأنى » إلّا أن الهمزة حذفت منه عند اقترانه « بهنأَنى » للمشاكلة .

ومثله قولهم : « هو رِجْس نَجْس بكسر النون وسكون الجيم ، والأصل نَجِس ، بفتحة فكسرة . لكنهم كسروا النون وسكنوا الجيم طلبًا لمشاكلة ما قبله[2] .

وكذلك قولهم : « الحمدِ لله » بكسر الدال لمشاكلة اللّام واتباع الآخر الأول حركتها لحركتها ، والأصل رفع الدال ، لكنها أعطيت حركة جارتها .

وقالوا أيضًا : أخذه ما قَدُمَ وما حدُث[3] بضم دال « حدث » والأَصل فتحها ، ولكنها ضمت لقصد المناسبة والازدواج .

التجاور فى الألفاظ

وهو على ضربين :

أحدهما : فى المتصل .

والآخر : فى المنفصل

وكلا الضربين قد ورد فى كلام العرب شعره ونثره . كما وردت طائفة منه فى القرآن الكريم .

الجوار فى المتصل

وهو ما يمكن أن نسميه لأنفسنا أن نطلق عليه التجاور الصناعى — إن صحت التسمية — وما ذاك إلّا لأنه ليس فى أصل الكلمة ، وإنما هو من صنع أيدينا ، بتغيير فى جوهر الكلمة لضرب من التخفيف .

وروده فى كلام العرب :

من هذا الضرب فى الجوار مجاورة —

(١) فى سنن الترمذى ٥ ٢٠٠٠ بالتاء بدلا من النون . انظر المجمع بحث المصغر ١٠٠٥ ٢٠٠٥ — المسائل السفرية مسألة ٣٨

(٢) مغنى اللبيب ٨٩٦

(٣) المغنى ٨٩٧

العين للَّام بحمالها على حكمها ، كقولهم : صُيِّم فى صوّم ، وقُيِّم فى قوّم ، وقُيِّل فى قوّل ، ونُيِّم فى نوّم [1] .

فالأَصل فى هذا الجمع ألَّا يعل ؛ لأنه ليس فيه ما يوجب القلب ، ولكنه لما كان الواحد معلا ، وهو : صائم ، وقائم ، وقائل ، ونائم ، وجاء الجمع وهو أثقل من الواحد ، وقربت العين من الطرف فأشبهت اللَّام فى « عصى » ، قلبت إذ لم يكن القلب هو الوجه فى « فُعِّل » ، وإن كانت لغة القلب مطردة فيه ، والأَجود « صوّم وقوّم » .

والذى يدل على أن الشىء إذا جاور الشىء دخل فى كثير من أحكامه لأجل المجاورة ، قولهم : قِنْيَة ، وصِبْيَة ، وفلان من عِلْيَةِ القوم ، وهو ابن عمى دِنيا ، وصِبْيان . وأصل قِنْيَة : قِنْوَة من قَنَوْتُ ، وصِبْيَة وصِبْيَان من صَبَوْتُ ، وعِلْيَة من عَلَوْتُ ، ودِنْيَا من دَنَوْتُ . وقياسه : قِنوة ، وصِبوة ، وصِبْوَان ، وعلْوَة ، ودنوا .

ولكن لمَّا جاورت الواو الكسرة قبلها ، صارت الكسرة كأَنها قبل الواو ، ولم يعتد بالساكن حاجزًا لضعفه .

ونظير هذا قولهم : اقتل ، ادْخل ، ضموا الهمزة لضمة العين ولم يعتدوا بالفاء حاجزًا لسكونها . فصارت الهمزة لذلك كأَنها قبل العين المضمومة ، فضمت كراهة الخروج من كسر إلى ضم .

ومن ذلك استقباحهم اختلاف حركات ما قبل حرف الروىّ إذا كان مقيدًا — وهو المسمَّى توجيهًا — نحو قول رؤبة :

* وَقَائِمِ الأَعْمَاقِ خَاوِى الْمُخْتَرَقْ *

ففتح ما قبل القاف . ثم قال :

* أَلِفّ شَتَّى لَيْسَ بالرَّاعِى الْحَمِقْ *

فكسر ما قبل القاف . ثم قال :

* سِرًّا وَقَدْ أَوَنَّ تَأْوِينَ الْعُقُقْ *

فضم ما قبلها [2]

وإنما صار هذا عندهم قبيحًا وعيبًا لأَن الحركة مجاورة للقاف ، فكأَن — اختلاف الحركات واقع على القاف . فكما أَن الإقواء عيب ، فكذلك استقبحوا اختلاف التوجيه .

---

(١) الخصائص ٢ / ١٠٧٥ — ٣ / ٢١٩ .

(٢) الخصائص ٣ / ٢٢٠ — أوَنَّ : شر بن حتى امتلأت بطونهن . العقق : التى تكامل حملها وقرب ولادها ...

فلذلك جاز فى « صوّم : صيّم » ـ لمجاورة العين اللّام . وقال الحادرة واسمه قطبة :

ومعرّض تغلى المراجلُ تحتَهُ
عَجَّلْتُ طَبْخَتَهُ لرَهْطٍ جُيَّعِ (١)

يريد « جوّعا » . ومثله ما أنشدوا :

لَوْلَا الإلهُ ما سَكَنَّا خَضَمَا
وَلَا ظَلِلْنَـا بالمَشَاءِ قُيَّمَا (٢)

وقال ابن جنى فى قول النابغة الجعدى :

وبرَذَوْنَةٍ بَلَّ البَرَاذِينُ ثَغْرَهَـا
وقد شَرِبَتْ من آخِرِ الصَّيفِ أُيَّلَا (٣)

« أخبرنى أبو على أن ابن حبيب قال : أراد لبن أيل ، وهو يغلم . وقال : ويروى : أيّلا ، يراد : جمع لبن آيل . أى : خاثر ، مثل : حائل وحوّل ، قال : وهو خطأ . وليس هذا بخطأ ، لأن فاعلًا من هذا الباب ـ أعنى المعتل العين بالواو ـ إذا جمع على « فُعّل » كان القلب فيه مطردًا ، وإن كان التصحيح فيه أجود ، فجائز أن يكون : أُيّل : يراد به : أُوّل ، ثم يقلب . كما قال فى صوّم : صيّم ، وفى جوّع : جيّع .

وقال الأعشى :

فباتَ عَـذُوبًا للسَّماءِ كأنما
يُوائمُ رَهْطًا للعَزُوبَةِ صُيَّما (٤)

فدفع ابن حبيب لهذا التأويل ليس بمستقيم . وهذا رأى أبى على .

أمّا إذا كان الجمع على « فعّال » لم تقلب فيه الواو ياءً ، وقد عقب عليه ـ أبو الفتح بن جنى بقوله : تصحيحهم لهذا يدلك على أن « صيما » مشبه « بعتىّ » لما قربت العين من اللّام ولم يفصل بينهما شىءٌ ، ألا ترى أن ألف « فعال » لما حجزت بين العين واللّام بعدت العين ، فلم يجز

---

(١) الخصائص ٣ / ٢١٩ ـ الأشونى ٤ / ٣٢٨ ـ المعرض : اللحم . المراجل : القدور .

(٢) الخصائص ٣ / ٢١٩ ـ خضم : موضع فى بلاد تميم . المشاء : جمع مشاة : وهو المكتل .

(٣) الخصائص ٣ / ٢١٩ ـ الثغر : بمنزلة الحيا للناقة . الأيل : اللبن الخاثر وهو يهيج الشهوة .

(٤) الخصائص ١ / ٣٧ ـ شرح المفصل ١٠ / ٩٣ ـ العذوب : الذى ليس بينه وبين السماء ستر . العزوبة : الأرض البعيدة والعزوبة : يوم الجمعة وقد روى بكلتا الروايتين أى : ترك كل شىء وقام يرعى السماء وترك الطعام والشراب فكأنه يشبه صيم يوم الجمعة .

قلبها ، وهذا هو القياس ، لأنه لما كان « صوّم » مع قرب واوه من الطرف الوجه فى التصحيح ، كان التصحيح — إذا تباعدت الواو من الطرف — لا يجوز غيره[1] .

وقد جاء حرف شاذ ، وهو قولهم : « فلان فى صُيَّابة قومه » يريدون : فى صوّابة ، أى : فى صميمهم وخالصهم ، وهو من صاب يصوب : إذا نزل ، فكأن عرقه فيهم قد ساخ وتمكن ، وقياسه التصحيح . ولكن هذا ممّا هرب فيه من الواو إلى الياء ، لثقل الواو ، وليس ذلك بعلة قاطعة . وأنشد ابن الأعرابى لذى الرمة وينسب إلى أبى الغمر الكلانى :

أَلا طَرَقَتْنَا مَيَّةُ ابْنَةُ مُنْذِرٍ
فَمَا أَرَّقَ النيامَ إلَّا سَلَامُهَا[2]

وقد ثبت أن ألف الجمع فى « مفاعل وفواعل » متى اكتنفها واوان ، كانت الثانية مجاورة للطرف ليس بينها وبين الطرف حاجز ، فإنهم يقلبون الواو الثانية همزة ، نحو قولهم : أوائل ، والأصل : أواول ، لأن الواحد « أوّل أفعل » . ممّا فاؤه وعينه واو ، وهم يكرهون اجتماع الواوين والألف من جنسهما ، فشبهوا اجتماعهما هنا باجتماعهما فى أول الكلمة . فكما يقلبون فى « واصلة وواصل » — كذلك يقلبون هٰهنا ، إلّا أن القلب هنا وقع ثابتًا لقربه من الطرف ، وهم كثيرًا ما يعطون الجار حكم مجاوره ، فلذلك قدروا الواو فى « أواول » طرفًا إذ كانت مجاورة للطرف ، فهمزوها كما همزوا فى كساءٍ ورداءٍ[3] .

ومن الجوار فى المتصل قول جرير

لَحُبَّ المُؤْقِدانِ إلَيَّ مُؤسى[4]

إذ إنه تصور الضمة — لمجاورتها الواو — أنها كأنها فيها فهمزها ، كما تهمز فى أدؤر جمع دار .

وعليه أجازوا نقل حركة الإعراب إلى ما قبلها فى الوقف ، نحو : هذا بكُرْ ،

---

(١) انظر شرح الشافية للرضى ٣ / ١٤٣ .
(٢) شرح الشافية ٣ / ١٤٣ ، ١٧٣ .
(٣) شرح الشافية ٣ / ١٣٠ وما بعدها .
(٤) الخصائص ٢ / ١٧٥ ، ٣ / ١٤٦

ومررت ببكِرْ ، ألَا تراها لما جاورت اللّام بكونها فى العين ، صارت لذلك كأنّها فى اللّام لم تفارقها ؟[1]

وإذا تتبعنا الجوار اللفظى الصناعى فى لغة العرب وجدناه كثيراً ، لهذا كان ما ورد عنهم من همز الألف الساكنة فى بأز ، وسأل ، وتأبل ، ونحو ذلك ، إنما هو عن تطرق وصنعة ، وليس اعتباطًا هكذا من غير فسكة ، إذ ثبت من علة أوجه أن الحركة إذا جاورت الحرف الساكن ، فكثيرا ما تجريها العرب مجراها فيه ، فيصير لجوارها إيّاها كأنه محرك بها ، فإذا كان كذلك ، فكأن فتحة باء « باز » إنما هى فى نفس الألف ، والألف كذلك كأنها محركة ، وإذا تحركت الألف انقلبت همزة[2] . قال كثير فى مدح عبد العزيز بن مروان :

وأنْتَ ابنُ لَيْلَى خَيْرُ قَوْمِك مَشْهَدًا
إذَا ما احْمَأَرَّتْ بالعَبِيطِ العَوَامِلِ[3]

يريد : احمارّت . وقال أيضًا فى رثائه :

وللأرض أمَّا سُودُها فَتَجَلَّلَتْ
بَيَاضًا ، وأمَّا بِيْضُها فاسْوَأَدَّتِ[4]

ومن هذا النوع من الجوار اللّفظى قولهم : هذا مصباح ، ومطعان وما جرى مجرى ذلك ، أى أن هذه الألفاظ جرت فيها الإمالة ، لأن الحرف المتحرك كأنه جاور المكسور ، إذ الحاجز ساكن ، وهو لا يمنع الجوار[5] .

وروده فى القرآن الكريم

لقد وقع التجاور بنوعيه : فى المتصل والمنفصل فى القرآن الكريم . وهاك بعض الآيات التى وقع فيها الجوار فى المتصل فى كتاب الله تعالى ، كما يرى بعض العلماء :

قال الله تعالى : « وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِما أُنزِلَ إلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ وَبِالْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ »[6]

---

(١) الخصائص

(٢) الخصائص ٣ / ١٤٧ .

(٣) الخصائص ٣ / ١٤٨ برواية : إذا ما الموالى بالعبيط احمارت والعبيط : الدم الطرى .

(٤) الخصائص ٣ / ١٤٨ .

(٥) الخصائص ٢ / ١٧٥ .

(٦) البقرة / ٤ .

فقد قرأ أبو حية التميرى « يؤقنون » بهمزة ساكنة ، جعل الضمة فى جار الواو كأنها فيه . وشاع عندهم أن الواو إذا ضمت ضمة غير عارضة ، يجوز إبدالها همزة ، كما قيل فى « وجوه » جمع « وجه » « أجوه » ، و « وقتت أقتت » ونحوه

لَحُبّ الْمُؤقِدَانِ إِلَىَّ مُؤسَى
وَجَعْدَةُ إِذْ أَضَاءَهُمَا الوَقُودُ[1]

فقد روى عن سيبويه قلب الواو همزة فى « المؤقدان ومؤسى » ، ولعل الإبدال هنا لمجاورتها المضموم ، فأُعطيت حكمه ، « وقد يؤخذ الجار بجرم الجار » .

(٢)

قال تعالى : « وَإِذَا الرُّسُلُ أُقِّتَتْ »[2] الهمزة فى « أُقتت » بدل من الواو ، إذ إن كل واو ضمت ، وكانت ضمتها لازمة ، جاز أن يبدل منها همزة . نقول : صلى القوم أحداثا ، ترينا : وخدانا. ويقولون : وجوه حسان وأجوه ، لأن ضمة الواو ثقيلة ، ولم يجز البدل فى قوله تعالى : « وَلَا تَنْسَوُا الْفَضْلَ بَيْنَكُم »[3] . لأن الضمة غير لازمة[4] . وقرئ « وقتت » بالواو وتشديد القاف على الأصل ، لأن الهمزة مبدلة من الواو المضمومة ضمة لازمة ، وهو أمر مطرد[5]

(٣)

ومنه قوله تعالى : « إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا »[6] . أى : مأقوتًا .

(٤)

ومن ذلك قراءة أيوب السختيانى « وَلَا لضَّالِّين »[7] بالهمزة[8] . قال أبو الفتح : ذكر بعض أصحابنا أن أيوب

---

(١) الكشاف للزمخشرى ١ / ١٣٧ – روح المعانى ١ / ١٢٢ .
(٢) المرسلات / ١١ .
(٣) البقرة / ٢٣٧ .
(٤) تفسير القرطبى ١٩ / ١٥٥ – مجمع البيان للطبرسى ٢٩ / ١٥٥ – البحر المحيط ٨ / ٤٠٥ .
(٥) قرأ بها أبو عمرو – التيصرة فى القراءات ٣٦٨ / البدور الزاهرة ٣٣٤
(٦) النساء / ١٠٣ .
(٧) الفاتحة / ٧ .
(٨) النشر فى القراءات العشر ١ / ٤٧ .

سُئل عن هذه الهمزة فقال : هى بدل من المدة لالتقاء الساكنين[1] .

(٥)

وحكى أبو زيد قال : سمعت عمرو ابن عبيد يقرأ[2] : « فيَوْمَئِذٍ لَا يُسْأَلُ عَنْ ذَنْبِهِ إِنْسٌ وَلَا جَأَنٌّ »[3] فظننته قد لحن ، حتى سمعت من العرب : دأَبَّة وشأَبَّة . قال أبو الفتح : وعلى هذه اللُّغة قول كثير :

* إِذَا ما العَوَالى بالعَبِيطِ احْمَأَرَّتِ[4] *

(٦)

ومنه قوله تعالى : « حَتَّى إِذَا ادَّارَكُوا فِيهَا جَمِيعًا »[5] : فأَصل « ادَّارَكُوا » تدارَكوا ، فأُدغمت التاء فى الدال بعد قلبها دَالًا وتسكينها ، ثم اجتلبت همزة الوصل . وفيها قول طويل[6] .

الجوار فى المنفصل

يتركز هذا النوع من المجاورة أساسًا على ظاهرة الإعراب ، لهذا كان لابد لنا من إلمامة عجلى نلقى فيها الضوءَ على معنى الإعراب ، والإشارة إلى بعض أنواع الإعراب التى تبدو فى ظاهرها غريبة ، ومن ثم نفصل القول فى الإعراب على المجاورة .

يطلق الإعراب ويراد به الإبانة ، ففى الحديث : « والأَيِّم تُعربُ عن نفسها »[7] والإجالة ، تقول : عربت الدَّابة : إذا جالت فى مرعاها ، وإزالة الفساد ، والتحسين .

وقد يأْتى « أعرب » لازمًا بمعنى : تكلم بالعربية ، وصارت له خيل عراب ، وتحبب إلى غيره ، ولم يلحن فى الكلام .

---

(١) المحتسب ١ / ٤٦ .

(٢) الخصائص ٣ / ١٤٢ ، ٣ / ١٤٦ .

(٣) الرحمن / ٣٩ .

(٤) سبق ذكره .

(٥) الأعراف / ٣٨ .

(٦) انظر الفتوحات الإلهية ٢ / ١٣٩ .

(٧) انظر مسند أحمد وابن ماجة .

ومن معانيه أيضًا[1] .: التغيير ، يقال : عربت المعدة ، إذا تغيرت ، وقد يكون هذا المعنى أقرب المعانى إلى ما نحن فيه من الإعراب على المجاورة لتغير آخر كلمة لمجاورتها غيرها بحيث تأخذ حكمها .

هذا هو الإعراب فى اللغة . أما تعريفه فى الاصطلاح فهو : « ما اختلف آخره به ليدل على المعانى المعتورة عليه »[2] .

ومن المعلوم أن أصل وضع الإعراب إنما كان للتمييز بين المعانى المختلفة حتى لا تختلط ببعضها ، فلو قلنا ، مثلا : ما أحسنْ زيدْ بسكون النون والدال . لالتبس الأمر ، على هذا ، بين التعجب ، والاستفهام ، والنفى .

أما أنواع الإعراب فكثيرة ، منها ما يكون ظاهرًا فى الكلمات الصحيحة ، ومقدرا فى المقصور والمنقوص مثلًا ، وهناك الإعراب المحلى فى المبنيات والجمل .

ومن أنواع الإعراب التى تأتى على غير الوجه المألوف :

الإعراب على التوهم :

ويكثر هذا فى المجرور ، كقول زهير

بَدَا لىَ أنِّى لستُ مُدْرِكَ مامضَى
ولا سابقٍ شيئاً إذا كان جائياً[3]

بجر « سابق » المعطوف على « مدرك » على توهم أن المعطوف عليه مجرور بالباء الزائدة ، والتقدير : لست بمدرك .

وقد سمى هذا النوع من الإعراب فى القرآن الكريم بالعطف على المعنى ، صونا لكلام الله تعالى عن التوهم .

وقد وقع هذا العطف فى المجزوم كقراءة غير أبى عمرو : (لولا أَخَّرْتَنِى إلى أجل قريب فأَصَّدَّقَ وأَكنْ)[4] ، فإن معنى « لولا أَخَّرْتَنى فأصدق » ومعنى « إن أَخَّرتَنى فأصدق » واحد .

(١) انظر هذه المعانى فى اللسان (عرب) .
(٢) انظر شرح الكافية للمؤلف / ٩ .
(٣) المغنى ٦١٩ .
(٤) المنافقون / ١٠ .

ووقع فى المنصوب اسماً كما قال بعضهم فى قوله تعالى : (وحِفظاً من كلِّ شيطانٍ مارد)[1] ، إنه عطف على معنى « إنَّا زينا السماءَ الدُّنيا بزينَةٍ الكَّواكب » . والمعنى : إنَّا خلقنا الكواكب فى السماء الدنيا زينة للسماء وحفظاً .

أما فى المنصوب فعلاً فقد قيل فى قراءة حفص : (لَعَلِّى أبلغُ الأَسبَابَ أَسبابَ السَّمَواتِ فَأَطَّلِعَ)[2] بالنصب ، إنه عطف على معنى « لعَلِّى أبلغ » وهو « لَعَلَّنى أن أبلغ » فإن خبر « لَعَلَّ » يقترن « بأن كثيراً » .

وأما فى المركبات فقد قيل فى قوله تعالى : (ومن آياتِهِ أَن يُرْسِلَ الرِّيَاحَ مُبَشِّراتٍ ولِيُذِيقَكُمْ)[3] إنه على تقدير : ليبشركم وليذيقكم ، أو على معنى : وليذيقكم وليكون كذا وكذا

ومن هذه الأنواع :

الإعراب بقصد اللفظ أو الحكاية :

والحكاية والمحاكاة المماثلة والمشابهة فى الذات أو الفعل أو القول .

ويراد بها فى الاصطلاح : إيراد اللفظ المسموع بهيئته ، أو إيراد صفته أو معناه . فإذا قيل : رأيت زيداً ، فتقول : من زيداً ؟ بالنصب ، كما ورد فى عبارة المتكلم

والحكاية نوعان :حكاية جملة . وحكاية مفرد .

فالأول كقول ذى الرمة :

سمعتُ النَّاسَ يَنْتَجِعُونَ غَيْثًا
فقلتُ لِصَيْدَحَ انْتَجِعى بِلالا[4]

برفع « النَّاس » ، إذ سمع قوماً يقولون : الناس ينتجعون غيثاً ، فحكى ذلك كما سمع . وكقولك : قرأت على فصه محمد رسول الله .

أما الثانى فكقول بعض العرب ـ وقد قيل له : هاتان تمرتان ـ دعنا من تمرتان . وهو شاذ .

---

(١) الصافات / ٧ .

(٢) غافر / ٣٦ ـ ٣٧ .

(٣) الروم / ٤٦ .

(٤) المقتضب ٤ / ١٠ ـ صيدح : ناقة الشاعر .

وهناك ـ أيضاً ـ الإعراب على العارية : كما فى قوله تعالى : (لوكانَ فيهما آلهةٌ إلَّا اللهُ لَفَسَدَتَا)[1] . « فإلَّا » هنا اسم بمعنى « غير » ، وهى صفة « لآلِهَةٍ » يظهر إعرابها على ما بعدها ، ولفظ الجلالة مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة منع من ظهورها حركة العارية ، أى حركة « إلَّا » المعارة لما بعدها .

الاعراب على المجاورة

إن ظاهرة الإعراب هذه متولدة عن الجوار فى المنفصل . وهذا النوع من الإعراب ليس محل اتفاق بين العلماء ، كما سنرى . وسنبدأ القول فى هذا النوع بإيراد الشواهد الواردة فى كلام العرب ، ثم فى القرآن الكريم . ومن ثم نشير إلى بعض آراء العلماء فيه .

فى الشعر

(١)

منه قول امرئ القيس :

كَأَنَّ ثبيراً فى عَرانِينِ وَبْلِهِ
كبيرُ أُناسٍ فى بِجادٍ مُزَمَّلِ[2]

اختلف النحاة فى الجر على الجوار ؛ فقال به الخليل وسيبويه وخرجا عليه هذا البيت من قول امرئ القيس . وتبعهما شراح المعلقات ، وأنكره السيرا فى شارح كتاب سيبويه ، وابن جنى ، وجماعة .

أما سيبويه فيقول فيه : إن كلمة « مزمل » معناها ملتف ، و « فى بجاد » يتعلق به ، ولا شك أن الملتف فى البجاد ـ أى الكساء ـ هو « كبير أناس » ؛ « وكبير أناس » مرفوع لأنه خبر كان ، فلو جرى اللفظ على وجهه الصحيح لارتفع « مزمل » على أنه نعت « لكبير » ، فيكون فى البيت الإقواء ؛ لكنه جره ، وهذا الجر لمجاورة « بجاد » المجرور بفى .

وأما المنكرون الجر على الجوار فقالوا : ليس قوله « مزمل » نعتاً « لكبير » ، بل هو نعت سببى لبجاد ، وأصل الكلام : « فى بجاد مزمل لابسه » أو « فى بجاد مزمل فيه » أو نحو ذلك ، فحذف اللابس فى الأول ، وحذف حرف الجر ، وهو فى التقدير الثانى ، فاتصل الضمير بعامله ، وهو مزمل ، واستتر فيه .

---

(١) الأنبياء / ٢٢ .

(٢) انظر معلقته ـ ثبير : اسم جبل . استعار العرانين لأوائل المطر . جعل الجبل شيخا مزملا فى كساء مخطط .

وقد جاء فى المغنى باب « الأُمور التى يكتسبها الاسم بالإضافة » قوله : وإلى هذا يشير بعض الفضلاء :

عليك بأَرباب الصدور فمن غدا
مضافاً لأَرباب الصدور تصدرا

وإياك أن ترضى صحابة ناقص
فتنحط قدراً من علاك وتحقرا

فرفع « أبو من » ثم خفض « مزمل »
يبين قولى معزياً ومحذرا

والإشارة بقوله « ثم خفض مزمل » إلى قول امرئ القيس فى البيت المذكور ، ذلك أن « مزملا » صفة « لكبير » ، فكان حقه الرفع ، ولكنه خفض لمجاورته للمخفوض [1] . وقد سبقت الإشارة إلى هذه الأَبيات .

(٢)

قال الحطيئة :

فإياكُمْ وَحَيَّـةَ بَطن وادٍ
هَموزِ النَّابِ لَيْس لَكُمْ بسِيّ [2]

استشهد به العلماء فى قوله : « هموز الناب » فإن الرواية فى هذه الكلمة بجر « هموز » مع أَنها نعت للحية المنصوب على التحذير . وقد جر الشاعر هذه الكلمة لأَنها فى مجاورة كلمة مجرورة ، وهى قوله « وادٍ » « والهموز » مؤنثة لكونها صفة للحية ، والوادى مذكر . فدل على أَنه لايلزم للجر فى المجاورة أَن يكون المتجاوران متساويين فى التذكير والتأْنيث . كما ذهب إليه الخليل بن أَحمد ، بل يجوز تخالفهما فى التذكير والتأْنيث ، وفى التعريف والتنكير . وفى الإفراد والتثنية والجمع .

وأَثبته البغدادى فى الخزانة شاهداً على جر « هموز الناب » جر الجوار . وكذلك فى شرح ديوان الحماسة للمرزوقى .

وقال ابن جنى : جر « هموز » لمجاورته الواد ، مع اختلاف المضاف والمضاف إليه تذكيراً وتأْنيثاً .

---

(١) انظر القول فى هذا البيت فى مغنى اللبيب / ٦٦٩ .

(٢) الخصائص ٣ / ٢٢٠ — خزانة الأدب ٢ / ٣٢١ — المنصف لابن جنى ٢ / ١٥ — أمالى ابن الشجرى ١ / ٢٤٢ — شرح ديوان الحماسة ٤١٧ — ديوان الشاعر ٦٩١ أراد بالحية نفسه — هموز الناب : شديدة الدفع به — السى : الند والمثل أى : هو أشرف منهم ، ولا يستوون معه .

(٣)

قال دريد بن الصمة :

نَجِئْتُ إِلَيْهِ والرماحُ تنُوشُهُ
كَوَقْعِ الصَّياصِي فى النَّسيج المُمَدِدِ
فَدَافعتُ عَنْهُ الخيْلَ حتى تَبَدَّدَتْ
وحتى عَلانى حالكُ اللونِ أسودِ (١)

« فأسود » صفة « لحالك اللون » ، « وأسود » مجرور بدليل الروى ، و « حالك اللون » مرفوع لأنه فاعل « علانى » ، ولكنه جرّ « أسود » لكونه بجوار « اللون » المجرور بالإضافة .

وكثير من العلماء يهونون الأمر فى الإقواء ولا يعدونه عيباً قبيحاً ، فيجعلونه « وحتى علانى حالك اللون أسود » برفع أسود .

ويروى : « وحتى علانى حالك لون أسود » والضعف فيه ظاهر . ألا ترى أنه قال : حالك ، وهو الشديد السواد ، ثم قال : لون أسود . وفى إضافة « لون » إلى أسود » مالا يرتضى ؟ .

وأجود من هذا أن يقال : « حالك اللون أسودى » وهو يريد « أسودىّ » بالتشديد ، كما قيل فى الأحمر أحمرى ، وفى الدوار دوارى ، ثم خففت ياء النسبة بحذف أحدهما ، وهو الأول ، وجعل الثانى صلة

وجاء فى الأصمعيات « أسود » بالرفع وهو إقواء .

(٤)

قال الشاعر :

السالكُ الثغرةِ اليقظانِ سالكُهَا
مَشْىَ الهَلُوكِ عليها الخَيْعَلُ الفُضُلُ (٢)

فى هذا البيت ـ عند النحويين ـ شاهد ، هو الرفع على المجاورة . وتفصيل ذلك : أن « الفضل » صفة « للهلوك » فحقه الجر ، إلا أنه ارتفع بمجاورة « الخيعل » ، كما أنهم خفضوا على المجاورة فقالوا : هذا جحر ضب خرب .

---

(١) شرح ديوان الحماسة للمرزوقى ٢ / ٨١٧ ـ الأصمعيات ١٠٩ ـ المنصف ٣ / ٧٨ أى : دافعت عنه الخيل ـ الفرسان ـ حتى انكشفوا وإلى أن جرحت فسال الدم على .

(٢) الخصائص ٢ / ١٦٧ ـ همع الهوامع ١ / ١٨٧ ، ٢ / ١٤٥ ـ الدرر اللوامع ١ / ١٦٠ ـ حاشية الشيخ ياسين على شرح التصريح ١ / ٣٢٧ ـ ديوان الهذليين ٢ / ٣٤ الثغرة والثغر : موضع المخافة . الهلوك : الفتاة المتثنية . الخيعل : درع يخاط أحد شقيه ويترك الآخر . الفضل من النساء : التى عليها ثوب واحد .

قال الشيخ ياسين فى حاشيته على شرح ابن على الفاكهى لقطر الندى ١١٧/٢ مايلى :

« وقال بعض معاصرينا أكثرهم يعتقده أى الإعراب بالمجاورة ـ مخصوصاً بالمجرور . قال : وقد جاء فى المرفوع ، وأنشد البيت ، وقال : فإنه رفع الفضل اتباعاً لما قبله لقربه . قلت : وليس الرفع كما ذكر اتباعاً للخيعل ، بل رفعه على أنه نعت للهلوك على الموضع ، لأن معناه : كما تمشى الهلوك الفضل وعليها الخيعل .

(٥)

ومنه قول الأخطل :

جَزَى اللهُ فيها الأَعْوَرَيْنِ مَلامَةً
وفروةَ ، ثَفْرَ الثَّوْرَةِ المُتَضَاجِمِ (١)

حيث خفض « المتضاجم » وكان حقه النصب ، لأنه من صفة الثفر ، لكنه خفضه على الجوار .

(٦)

ومنه قول الأنبارى فى شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات : أنشدنا أبو شعيب الحرانى ، قال : أنشدنا سلمة :

كأَنَّ نَسْجَ العَنْكَبُوتِ المُرْمَل (٢)

خفض « المرمل » على الجوار « للعنكبوت » وهو فى المعنى نعت النسج .

وأورده صاحب المخصص بالكسر ، وقال : فعلى الجوار .

ومحل الاستشهاد من هذا البيت قوله : « المرمل » فإنه مجرور بدليل الروى ، وهو صفة لنسج العنكبوت المنصوب لكونه اسم « كأن » ، ولما كان النعت يطابق المنعوت فى حركة إعرابه ، كان من المسلم به أن هذه الكسرة التى فى « المرمل » ليست هى الحركة التى اقتضاها العامل ، لأن العامل يقتضى فتحة ، فهو إذا منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المجاورة .

وقال الأعلم : الشاهد فيه جرى « المرمل » على العنكبوت نعتا لها فى اللفظ لقرب جوارها منه .

---

(١) شعر الأخطل ٢ / ٥٠٦ – الثفر للسباع واستعارة للثورة ، وهو الحيا . المتضاجم : المائل يشبه به اللذين يلمهم ويهجوهم .

(٢) الكتاب ١ / ٤٣٧ – الخصائص ٣ / ٢٢١ – المخصص ١٧ / ١٧ – اللسان (رمل وغزل) .

وكان الخليل – رحمه الله – لايجيز مثل هذا حتى يكون المتجاوران مستويين فى التعريف والتنكير ، والتأنيث والتذكير والإفراد والتثنية والجمع . وسيبويه يجيز الحمل على الجوار ، وإن اختلف المتجاوران إذا لم يشكل المعنى (١) .

(٧)

ومنه ما أنشده الفراء لذى الرمة :

كَأَنَّمَا ضَرَبَتْ قُدَّامَ أَعْيُنِها
قُطْناً بِمُسْتَحْصِدِ الأَوْتَارِ مَحْلُوج (٢)

فمحل الاستشاد من هذا البيت قوله « محلوج » ، فإن الرواية فيه بالجر ، مع أنه نعت لقوله « قطناً » المنصوب على أنه مفعول به لقوله « ضربت » وذلك لأن لأن هذه الكسرة ليست الحركة التى اقتضاها العامل ، وإنما هى كسرة المجاورة للمستحصد . فهو منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المجاورة .

ومنه لزهير :

لَعِبَ الزَّمانُ بِهَا وَغَيَّرَهَا
بَعْدِى سَوافى المُوْرِوالقَطْرِ (٣)

الاستشهاد به فى قوله « والقطر » فإنه مجرور بدليل أن روىّ القصيدة مجرور فيسبق الوهم أنه معطوف على « المور » لأنه هو المجرور بإضافة « سوافى » إليه ، ولو عطف على « المور » للزم أن يكون معمولاً « لسوافى » ، لأن العامل فى المعطوف هو العامل فى المعطوف عليه ، ويلزم أن يكون تقدير الكلام : سوافى المور وسوافى القطر . والمعنى : أن الذى غير هذه الديار الرياح والمطر ، وهذا المعنى لا يتأدى إلا بأن يكون « القطر » معطوفاً على « سوافى » مع أنه ليس للمطر سواف فيكون مرفوعاً فى التقدير ، وجره لمجاورة المجرور . فنقول : « القطر » معطوف على سواف » والمعطوف على المرفوع مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المجاورة

---

(١) انظر الكتاب ١ / ٤٠٣٧ .

(٢) ديوان الشاعر / ١٠٥ – شرح القصائد السبع للأنبارى / ١٠٧ – المستحصد : محكم الفتل والصنعة محلوج : مندوف ، أى استخرج منه الحب .

(٣) ديوان زهير / ٨٧ – الإنصاف ٦٠٣ .

(٩)

ومنه قول امرئ القيس :

فَظَلَّ طَهاةَ اللَّحم ما بَيْنَ مُنْضِجٍ
صَفيفَ شِواءٍ أَوْقَديرٍ مُعَجَّلِ (١)

كان جر « قدير » فى هذا البيت مثار خلاف بين العلماء .

قال ابن هشام فى المغنى :أجاز البغداديون إتباع المنصوب بمجرور ، وأنشد البيت .

والقدير : المطبوخ فى القدر ، وهو عندهم عطف على « صفيف » ، وخرّج على أن الأصل « أو طابخ قدير » ثم حذف المضاف وأبقى جر المضاف إليه كقراءة بعضهم (والله يُريدُ الآخرة)(٢) بالخفض . أو أنه عطف على « صفيف » ولكن خفض على الجوار ، أو على توهم أنّ « الصفيف » مجرور بالإضافة .

(١٠)

ومنه قول الشاعر :

كَمْ تَمَشَّشْتُ من قَصٍّ وَإِنْفَحَةٍ
جاءتْ إليك بذاكَ الأَضْؤُنِ السُّودِ (٣)

نقول : تمششت العظم ، إذا مصصت أطرافه . والقص – بفتح القاف – عظام الصدر ، أو رأس الصدر . والإنفحة – بكسر الهمزة وسكون النون وفتح الفاء – كرش الحمل أوالجدى إذا كان لم يأكل ، فإذا أكل فهو كرش . والأضؤن : جمع الضأن .

فقول الشاعر : « وإنفحة » لايجوز أن يكون معطوفاً على « قص » لأنه لوكان كذلك لكان قوله « تمششت عاملا فيه ومعلوم أن التمشش خاص بمص العظم ، والإنفحة ليست عظماً ، فوجب أن يكون قوله « إنفحة » مفعولاً به لفعل محذوف . وتقدير الكلام : كم تمششت من عظم وأكلت إنفحة ، ويكون « إنفحة » منصوبا بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المجاورة .

---

(١) ديوانه –١٥٦– شرح الزوزنى / ١٢٢ – الصفيف : ما صفف مرققا على الجمر . القدير : ما طبخ فى القدر .

(٢) الأنفال / ٦٧ .

(٣) انظر الإنصاف ٢ / ٦٠٣ – شرح المفصل ١ / ٩٥ .

(١١)

لقد أثبت النحاة الجر بالمجاورة للمجرور فى النعت والتوكيد ، واستشهدوا بالبيت التالى لأبى الغريب :

يا صَاحِ بَلِّغْ ذَوِى الزَّوْجاتِ كُلِّهِمُ
أَنْ ليس وَصْلٌ إذا انْحَلَّتْ عُرَى الذَّنَبِ [1]

الشاهد فيه قوله « كلهم » فالرواية بجر « كل » مع أنها توكيد « لذوى » المنصوب على المفعولية ، والتوكيد يتبع المؤكد فى إعرابه ، فكان حقه أن ينصب « كلا لذلك ، لكنه لما وقع مجاورًا « للزوجات » المجرور بالإضافة جره لمناسبة الجوار .

وجاء فى شرح شواهد الرضى بأن جر الجوار لم يسمع إلا فى النعت على القلة ، وقد جاء فى التوكيد فى بيت على سبيل الندرة وأشار إلى البيت المذكور .

و قد أشار ابن هشام إلى جر الجوار فى هذا البيت فى الشذور ، وكذلك الشنقيطى صاحب الدرر اللوامع ؛ إذ صرح بأن الجمهور من البصريين والكوفيين أثبتوا الجر بالمجاورة للمجرور فى النعت والتوكيد .

فى النثر

(١)

ومما حمل على الجوار فى نثر العرب إذ أعطى حكم ماجاوره القول المشهور :

« هذا جُحْرُ ضَبٍ خَرِبٍ »

بالجر .

وفى هذا يقول سيبويه : ومما جرى نعتا على غير وجه الكلام : [2] « هذا جحر ضب خرب » ، فالوجه الرفع ، وهو أكثر كلام العرب وأفصحهم ، وهو القياس ، لأن الخرب نعت الجحر ، والجحر رفع ، فكان حقه الرفع مثله ، ولكن بعض العرب يجره لمجاورته المجرور ، وليس بنعت للضب ، ولكنه نعت للذى أضيف إلى الضب ، فجروه لأنه نكرة كالضب ، ولأنه فى موقع يقع فيه نعت الضب ، ولأنه صار هو والضب بمنزلة اسم واحد .

---

(١) المغنى — ٦٨٣ / همع الهوامع ٢ / ٥٥ — شرح المقامات للشريشى ٢ / ١٥٩ .
انحلت عرى الذنب : يقصد استرخاء الذكر .
(٢) الكتاب ١ / ٢١٧ .

ألا ترى أنك تقول : هذا حب رمّان ؟ فإذا كان لك قلت : هذا حب رمانى ، فأضفت الرمان إليك ، وليس لك الرمان ، إنما لك الحب .

ومثل ذلك : هذه ثلاثة أثوابك ، فكذلك يقع على جحر ضب ما يقع على حب رمان . تقول : هذا جحر ضبى ، والجحر والضب بمنزلة اسم مفرد ، فانجر الخرب على الضب كما أضفت الجحر إليك مع إضافة الضب .

ومع هذا فإنهم أتبعوا الجر الجر كم أتبعوا الكسر الكسر ، نحو قولهم : بهم وبدارهم ـ أى : لولا كسرة الباء لقلت هُم ، بضم الهاء ـ وما أشبه ذلك[1]

وإذا كان « خرب » مرفوعًا أصلًا ولكنه جر للمجاورة ، فعلامة رفعه ضمة مقدرة على آخره منع منها اشتغال المحل بحركة المجاورة .

فحركة المجاورة ليست حركة بناء ولا إعراب ، وإنما هى حركة اجتلبت للمناسبة بين اللفظين المتجاورين . فلا تحتاج لعامل ، لأن الإتيان بها إنما هو لمجرد أمر استحسانى لفظى لا تعلق له بالمعنى[2] .

فى القرآن الكريم

قال تعالى : (يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمتُمْ إِلَى الصَّلاةِ فاغسلوا وجوهَكُمْ وأيدِيَكم إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ)[3]

قرأ بعضهم « وأرجلكم » بالجر ، لمجاورة المخفوض ، وهو الرءوس ، وكان حقه النصب كما فى القراءة الأخرى ، عطفًا على الوجوه والأيدى .

والجر بالجوار قول جماعة من المفسرين والفقهاء ، وخالفهم فى ذلك المحققون الذين يرون أن الجر بالجوار لا يحسن فى المعطوف ، لأن حرف العطف حاجز بين الاسمين ومبطل للمجاورة .

وجاء فى الشذور[4] : لا يمتنع فى القياس الخفض على الجوار فى عطف البيان ، لأنه

---

(١) الكتاب ١ / ٢١٧ .
(٢) حاشية الدسوقى على المغنى ٢ / ٣٠٣ .
(٣) المائدة / ٦ .
(٤) شذور الذهب / ٣٣٢ .

كالنعت والتوكيد فى مجاورة المتبوع ، وينبغى امتناعه فى البدل ، لأنه فى التقدير من جملة أخرى ، فهو محجوز تقديراً .

ورأى هؤلاء الذين يمنعون الجر على الجوار ، أن الخفض فى الآية بالعطف على لفظ « الرءوس » .

وجمعوا بين القراءتين : قراءة النصب التى تفيد أن الأرجل مغسولة ، وقراءة الجر التى تفيد أن الأرجل ممسوحة . وفى الآية أقوال كثيرة[1] .

ورجح صاحب الشذور هذا العطف بأن حمل على المجاورة شاذ ينبغى صون القرآن عنه ، وبأن الحمل على المجاور « رؤوسكم » أولى من الحمل على غير المجاور « الوجوه والأيدى » .

وقد رد نظام الدين النيسابورى الكسر على الجوار[2] ، لأن ذلك لم يجئ فى كلام الفصحاء ، وجاء حيث لا لبس . ولا عطف ، بخلاف الآية .

وزاد الطبرى أن الجوار لا حرف حائل فيه بين المتجاورين[3] .

ويرى أبو حيان أن الخفض على الجوار ضعيف جداً[4] .

وإلى مثل ذلك ذهب الآلوسى . ورأى أن الكسر على الجوار معدود فى اللحن الذى قد يتحمل لأجل الضرورة فى الشعر ، وكلام الله تعالى يجب تنزيهه عنه[5] .

أما القرطبى فقال : وقد قيل : إن قوله « وأرجلكم » بالخفض معطوف على اللفظ دون المعنى ، وإنما خفض للجوار كما تفعل العرب ، وقد جاء هذا فى القرآن وغيره . قال الله تعالى : (يُرْسَلُ عَلَيْكُمَا شُوَاظٌ مِنْ نَارٍ وَنُحَاسٌ)[6] بالجر ، والقراءة لابن كثير وأهل البصرة غير يعقوب .

---

(١) انظر الكشاف ١ / ٥٩٧ .
(٢) غرائب القرآن ورغائب الفرقان ٦ / ٥٣ .
(٣) مجمع البيان ٦ / ٣٤ .
(٤) البحر المحيط ٣ / ٤٣٧ .
(٥) روح المعانى ٦ / ٧٣ .
(٦) الرحمن / ٣٥ .

واستطرد قائلًا : وهذا مذهب الأخفش وأبي عبيدة ورده النحاس[1] .

وقد رأيت فى صورة عن مخطوطة كشف الكشاف[2] لعمر القزوينى ، الموجودة فى دار الكتب ما يلى :

« ... جاز أن يكون على الجوار ، وجاز أن يكون من قبيل :

* عَلَفْتها تِبْنًا وَمَاءً بَارِدًا *

والثانى اختيار الزجاج وكثيرين تعليلًا بأن الإعراب بالجوار قليل فى كلام الفصحاء ، وليس بذاك ، لأنه باب كثير الشعب فى فنون العربية ، وإذا جاز بالعفايا والعشايا فهذا أجوز .

ومراده : أن العافية جمعت على العفايا لما جاورت العشايا للمشاكلة بدلًا من العافيات .

(٢)

وقيل بالإعراب على الجوار فى « وحُور عِين » من قوله تعالى : (يَطُوفُ عَلَيْهِم وِلْدَانٌ مُخَلَّدُونَ بِأَكْوَاب وَأَبَارِيقَ وَكَأْس مِن مَعِين . لَا يُصَدَّعُونَ عَنْهَا وَلَا يُنْزِفُونَ . وَفَاكِهَة مِمَّا يَتَخَيَّرُونَ . وَلَحْم طَيْر مِمَّا يَشْتَهُونَ . وَحُورٌ عِينٌ)[3] .

فقد قرئ « وحور عين » بالرفع والنصب والجر .

فالرفع عطف على « ولدان » ، أو على تقدير : لهم حور أو عندهم ، أو نساؤهم حور ، أو لهم هذا كله وحور ، أو على سرر موضونة حور عين[4] .

أما الجر فبالعطف على « أكواب » ، أو على « جنات » مع تقدير حذف المضاف بمعنى : فى جنات النعيم وفى معاشرة أو مصاحبة حور . قال به الزمخشرى وهاجمه أبو حيان .

ويجوز أن يبقى على ظاهره المعطوف ، أى : أن الولدان يطوفون عليهم بالمأكول والمشروب والمنكوح ، كما تأتى الخدام بالسرارى للملوك ويعرضونهن عليهم[5] .

---

(١) الجامع لأحكام القرآن ٦ / ٨٧ .
(٢) المخطوطة / ٢٨٦ .
(٣) الواقعة ١٧ / ٢٢ .
(٤) انظر جامع البيان ٢٧ / ١٠١ – تفسير القرطبى ١٧ / ٢٠٤ .
(٥) تفسير القرطبى ١٧ / ٢٠٤ .

وأبى صاحب كشف الكشاف أن يكون الجر للجوار[1] .

أما الرواية بالنصب فعلى تقدير إضمار فعل ، لأن المعنى : يعطون أكوابًا وحورًا[2]

(٣)

وقال تعالى : (يُرْسَلُ عَلَيكُمَا شُوَاظٌ مِن نَارٍ وَنُحَاسٌ فَلَا تَنتَصِرَانِ)[3]

لقد قرئ « ونحاس » بالرفع والجر . فقرأ ابن كثير وأهل البصرة ،غير يعقوب بالجر ، والباقون بالرفع .

ولم يشر أحد إلى أن الجر للجوار إلَّا صاحب روح المعانى[4] ، فقال : وقرأ ابن أبى إسحاق والنخعى وابن كثير ، وأبو عمرو « ونحاس » بالجر ، على أنه عطف على نار ، وقبل : « على شواظ » وجر للجوار .

(٤)

وقال تعالى : (لم يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِن أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ مُنْفَكِّينَ حَتَّى تَأْتِيَهُمُ الْبَيِّنَةُ)[5]

لقد استشهد الكوفيون بهذه الآية الكريمة فى معرض حديثهم عن أن جواب الشرط مجزوم على الجوار ،حيث قالوا : والحمل على الجوار كثير . قال الله تعالى : (لَم يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِن أَهلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ) ، ووجه الدليل أنه قال : « وَالْمُشْرِكِينَ » بالخفض على الجوار ، وإن كان معطوفًا على « الَّذِينَ » فهو مرفوع لأنه اسم « يَكُن »[6] .

وجاء فى روح المعانى[7] : وقرئ « المشركون » بالرفع عطفًا على الموصول ، وحمل قراءة الجمهور على ذلك ، واعتبار أن الجر للجوار لا يخفى حاله ، والجار

---

(١) روح المعانى ٢٧ / ١٣٨ .
(٢) إملاء ما من به الرحمن ٢ / ٢٥٤ .
(٣) الرحمن / ٣٥ .
(٤) ٢٧ / ١١٣ .
(٥) البينة / ١ .
(٦) الإنصاف المسألة / ٨٤ .
(٧) ٣٠ / ٢٠٠ .

والمجرور فى موضع الحال من ضمير « كَفرُوا » .

(٥)

وممَّا يعطى حكم الجوار – على خلاف – « سلاسل » بالتنوين ، من قوله تعالى : (إِنَّا أَعتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ سَلَاسِلَ وَأَغْلَالًا وَسَعِيرًا)[1] ، و « قوارير » الثانية من قوله عز وجل : (وَيُطَافُ عَلَيْهِم بِآنِيَةٍ مِن فِضَّة وَأَكْوَاب كَانَتْ قَوَارِيرًا . قَوَارِيرَ مِن فِضَّةٍ قَدَّرُوهَا تَقْدِيرًا)

قال القرطبى فى تفسيره[3] : رأيت فى مصحف عثمان « سلاسلا » بالألف ، و « قواريرًا » الأول بالألف ، وكان الثانى مكتوبًا بالألف فحكت فرأيت أثرها هناك بينًا . فمن صرف فله أربع حجج . وذكر فى الحجة الثالثة ما يلى :

نونت « قوارير » الأول لأنه رأس آية ، ورؤوس الآى جاءت بالنون ، كقوله – جل وعز – : « مَذْكُورًا . سَمِيعًا . بَصِيرًا » . فنونا الأول ليوقف بين رءوس الآى . ونونا الثانى على الجوار للأول .

(٦)

وممَّا حمل على الجوار « محفوظ » من قوله تعالى : (بَل هُوَ قُرْآنٌ مَجِيدٌ . فِى لَوْحٍ مَحْفُوظ)[4] ، بالجر .

قال القرطبى فى الجامع لأحكام القرآن[5] : وقد جاء هذا ، أى : الخفض على الجوار ، فى القرآن وغيره . قال الله تعالى : (يُرْسَلُ عَلَيْكُمَا شُوَاظٌ مِن نَار وَنُحَاس) بالجر ، لأن النحاس الدخان . وقال : (بَل هُوَ قُرآنٌ مَجِيدٌ فِى لَوْحٍ مُحَفُوظ) بالجر .

وأراد القرطبى أن « محفوظ » حقه الرفع ، لأنه نعت « لقرآن » المرفوع ، ولكنه جر لمجاورته « لوح » المجرور .

---

(١) الإنسان / ٤ .
(٢) الإنسان / ١٥ – ١٦ .
(٣) ١٩ / ١٢١ .
(٤) البروج ٢١ / ٢٢ .
(٥) ٦ / ٩٤ .

(٧)

ومنه قوله تعالى على لسان شعيب عليه السلام لقومه : (إِنِّى أَرَاكُم بِخَيْرٍ وَإِنِّى أَخَافُ عَلَيْكُم عَذَابَ يَوْمٍ محيط)[1] .

فقد جاء فى التفسير الكبير للفخر الرازى[2] قوله : « والمحيط من صفة اليوم فى الظاهر ، وفى المعنى صفة العذاب ، وذلك مجاز مشهور ، كقوله : هذا يوم عصيب .

أما فى روح المعانى للآلوسى فقد ذكر ما نصه ـ بعد أن ذكر أكثر من وجه « وجوز أن يكون « محيط » نعتًا لعذاب وجر للجوار . وقيل : هو نعت ليوم جار على غير ما هو له ، والتقدير : عذاب يوم محيط عذابه ، وليس بشىء كما لا يخفى »[3] .

التجاور يقع فى المرفوع والمنصوب والمجرور والمجزوم

من استقصاء الأمثلة والشواهد التى وردت فى التجاور على اختلاف أضربه ، نستطيع القول بأن الإعراب على المجاورة قد تردد على ألسنة العرب مستوفيًا علامات الإعراب الأربعة : الرفع ، والنصب ، والجر ، والجزم .

كما أنه يمكن القول بأن التجاور قد وقع فى النعت كثيرًا ، وفى المعطوف قليلًا وفى التوكيد نادرًا ، وأنه كان فى المجرور متوافرًا ، وفى غير ذلك قليلًا أيضًا .

وأستطيع القول : إننى لم أعثر على مثال للمنصوب فى المنفصل من تجاور الألفاظ ، على حين وجدت طائفة كافية منه فى تجاور المعانى .

أما المرفوع فى المنفصل فكان شاهدًا واحدًا على حين كانت منه طائفة شافية فى الجوار على المعنى .

الجوار فى المجزوم

لقد ذهب اللعماء إلى أن الجوار يقع فى المجزوم ، وأن جواب الشرط مجزوم على الجوار ، كما قال الكوفيون[4]

---

(١) هود / ٨٤ .
(٢) ١٨ / ٤٠ .
(٣) ٢ / ١١٥
(٤) الإنصاف المسألة / ٨٤ .

واختلف البصريون : فذهب الأكثرون إلى أن العامل فيهما حرف الشرط . وذهب آخرون إلى أن حرف الشرط وفعل الشرط يعملان فيه .

وذهب آخرون إلى أن حرف الشرط يعمل فى فعل الشرط ، وفعل الشرط يعمل فى جواب الشرط .

وذهب أبو عثمان المازنى إلى أنه مبنى على الوقف .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا :

إنما قلنا : إنه مجزوم على الجوار ، لأن جواب الشرط مجاور لفعل الشرط ، لازم له ،لا يكاد ينفك عنه ، فلمَّا كان منه بهذه المنزلة فى الجوار حمل عليه فى الجزم ، فكان مجزومًا على الجوار ، والحمل على الجوار كثير . قال الله تعالى : (لَم يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِن أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ)[1] وجه الدليل أنه قال : « وَالْمُشْرِكِينَ » بالخفض على الجوار ، وإن كان معطوفًا على « الَّذِينَ » ، فهو مرفوع لأنه اسم « يَكُن » .

وقال تعالى : (وَامسَحُوا بِرُءُوسِكُم وَأَرْجُلَكُم إِلَى الْكَعْبَيْنِ)[2] بالخفض على الجوار ، وهى قراءة أبى عمرو ، وابن كثير وحمزة ، ويحيى عن عاصم ، وأبى جعفر ، وخلف . وكان ينبغى أن يكون منصوبًا ، لأنه معطوف على قوله : « فَاغْسِلُوا وجوهَكُم وَأَيدِيَكُم » كما فى القراءة الأخرى ، وهى قراءة نافع ، وابن عامر ، والكسائى ، وحفص عن عاصم ، ويعقوب . ولو كان معطوفاً على قوله « برءوسكم » لكان ينبغى أن تكون الأرجل ممسوحة لا مغسولة ، وهو مخالف لإجماع أئمة الأمة من السلف ، والخلف ، إلَّا فيما لا يعد خلافًا .

واستطرد الكوفيون يأتون بأمثلة وشواهد شعرية يدللون بها على مجىء الجوار وكثرة وقوعه فى كلام العرب إلى أن قالوا :

فكذلك هٰهنا : جواب الشرط كان ينبغى أن يكون مرفوعًا ، إلَّا أنه جزم للجوار ، ولهذا إذا حلت بينه وبين فعل الشرط بالفاء ، أو بإذا ، رجع إلى الرفع . وقال الله تعالى : (فَمَن يُؤمِن بِرَبِّه فَلَا يَخَاف

---

(١) البينة / ١ .
(٢) المائدة / ٦ .

بخسا ولا رهقًا)[1] ، وقال تعالى : (وإن تُصِبهم سَيِّئَة بِمَا قَدَّمَتْ أَيدِيهم إِذَا هُم يَقْنطُونَ)[2] .

حقيقة الاعراب بالمجاورة

أهو أسلوب أم ظاهرة شاذة ؟

اختلف العلماء فى الإعراب بالمجاورة : فهم بين مؤيد له ، يرى إباحته بشروط خاصة ، وبين معارض له ، ذاهب إلى وجوب التشدد فى إغفاله وإهماله ، منكر لمكانته بين الأساليب العربية الفصيحة ، لأنه من الغلط .

وسنورد طائفة من أقوال العلماء لنرى مواقفهم من الإعراب على الجوار . كما سنورد بعض آراء علماء التفسير لنتبين نظرتهم إلى هذا الإعراب من زاويتهم ، إذ لابد لعالم التفسير أن يكون عالماً ، بالعربية ، فهى عدته وسلاحه لفهم ، وتوضيح آى الذكر الحكيم ، فلم يقعد لهذا العلم ولم يتصدر له إلّا بعد أن ارتقى إلى مرتبة الاجتهاد فى التفسير ، والتى من أول شروطها الإلمام بعلم النحو ، أضف إلى ذلك أن بعضهم قد استشهد بآراء النحاة عند تعرضهم لهذا الموضوع .

يقول سيبويه : « ومما جرى نعتًا على غير وجه الكلام : « هذا جحر ضب خرب » فالوجه الرفع ، وهو أكثر كلام العرب وأفصحهم ، وهو القياس ، لأن الخرب نعت الجحر ، والجحر رفع ، ولكن بعض العرب يجره » .

واشترط الخليل لجواز الحمل على الجوار استواء المتجاورين فى التعريف والتنكير ، والتأنيث والتذكير ، والإفراد والتثنية والجمع ، على حين يجيز سيبويه ذلك مع اختلافهما إذا لم يلبس المعنى[3] .

فسيبويه والخليل لا ينكران الجر على الجوار ، فهما متفقان فيه ، ولكن لكل منهما شروطه ، فقد قالا به ، وخرج عليه قول امرئ القيس :

كأَن ثَبِيرًا فى عَرَانِين وَبلِه
كَبير أُنَاسٍ فى بجَاد مزمل

كما مَرّ .

---

(١) الجن – ١٣ .
(٢) الروم – ٣٦ .
(٣) الكتاب ١ / ٢١٧ .

وقد جاء فى شرح الرضى لكافية ابن الحاجب آخر باب النعت ما يلى :

« فقد وجدوا أن المضاف إليه قد يوصف لفظًا والنعت للمضاف إذا لم يلبس ، وسموه الجر على الجوار ، وذلك للاتصال الحاصل بين المضاف والمضاف إليه .

ثم ذكر أن الجر على الجوار لم يسمع إلَّا فى النعت على القلة ، وأنه جاء فى التأكيد على سبيل الندرة فى :

يا صَاح بَلِّغ ذوى الزَّوجَاتِ كُلِّهِم
أَنْ ليس وصل إذا انحلت عُرى الذنبِ

أما ابن هشام فقد منع الإعراب على الجوار فى البدل ، فقال : لا يمتنع فى القياس الخفض على الجوار فى عطف البيان ، لأنه كالنعت والتوكيد فى مجاورة المتبوع ، وينبغى امتناعه فى البدل لأنه فى التقدير من جملة أُخرى ، فهو محجوز تقديرًا ، واعتبره شاذا فى القرآن ينبغى صونه عنه[1] .

والذى عليه المحققون أن الخفض بالجوار يكون فى النعت قليلًا ، ويكون فى التوكيد نادرًا ، وأنه لا يكون فى النسق ، لأن العاطف يمنع من التجاور .

أما ابن الأنبارى فقد رد قول الكوفيين بأن الإعراب على الجوار يقع فى المجزوم ، وأبطل دعواهم بقوله : إن الحمل على الجوار من الشاذ الذى لا يعرج عليه[2] .

أما عمر القزوينى فى مخطوطه كشف الكشاف[3] فقد أباحه لأنه باب كثير الشعب فى فنون العربية وإذا جاز « بالعفاياوالعشايا » ،فهذا أجوز ، كما مر

ويرى الآلوسى أنه يكون بدون حرف العطف ، وأن العرب لم تتكلم به مع حرف العطف ، وأنه معدود فى اللَّحن الذى قد يتحمل لأجل الضرورة فى الشعر[4] .

---

(١) شرح شذور الذهب / ٢٣٠
(٢) الإنصاف مسألة / ٨٤
(٣) كشف الكشاف – ٢٨٦ .
(٤) روح المعانى ٦ – ٧٣ .

وقال الطبرسى فى مجمع البيـــان[1]
« إن المحققين من النحويين نفوا أن يكون الإعراب بالمجاورة جائزًا فى كلام العرب

أما القرطبى فقد قال به ، وأيد مجيئه فى القرآن وغيره . وبين أن هذا مذهب الأخفش وأبى عبيدة ، وأن النحاس رده[2]

وقال النيسابورى : بأنه لم يجئ فى كلام الفصحاء وفى السبعة ، وأنه جاء حيث لا لبس ولا عطف[3] .

ويرى صاحب البحر المحيط أنه لم يرد إلَّا فى النعت حيث لا يلبس ، على خلاف فيه[4] .

رأى السيرافى وابن جنى
فى الاعراب على المجاورة

للسيرافى وابن جنى رأى يخالف رأى القائلين بالإعراب على المجاورة ، فهما ينكران هذا الضرب من الإعراب ، ويخرجان ما ورد من ذلك ، ممَّا يوحى فى ظاهره بأنه إعراب على المجاورة ، مثل قول امرئ القيس :

كأنْ ثَبِيرًا فى عَرَانِين وبلِهِ
كَبِير أُنَاس فى بجَـاد مزمل

وقول العرب : « هذا جحر ضب خرب » حيث أنهما لم يحملا ذلك على الغلط ، وإنما حملاه على نظائره الكثيرة فى القرآن وغيره من أنه على حذف المضاف .

قال ابن هشام فى المغنى[5] : « أنكر السيرافى وابن جنى الخفض ء الجوار ، وتأولا قولهم : « خرب » بالجر ء أنه صفة نصب » . ثم قال السيرافى : الأصل : خرب الجحر منه ، بتنوين « خرب » ، ورفع « الجحر » ، ثم حذف الضمير للعلم به ، وحول الإسناد إلى ضمير الضب وخفض الجحر ، كما تقول : مررت برجل حسن الوجه ، بالإضافة . والأصل حسن الوجه منه ، ثم أتى بضمير الجحر مكانه لتقدم ذكره فاستتر .

ثم يقول : والذى يقوى هذا أنا إذا قلنا : خرب الجحر ، صار من باب حسن

---

(١) ٦ / ٣٤ .
(٢) الجامع لأحكام القرآن ٦ / ٨٧ .
(٣) غرائب القرآن ٦ / ٥٣ .
(٤) البحر المحيط ٣ / ٤٣٧
(٥) القاعدة الثانية من الباب الثامن .

الوجه ، وفى « خرب » ضمير « الجحر » مرفوع ، لأن التقدير كان : خرب - جحره[1] :

وللتفصيل نقول : « إن « خربا » نعت « نصب » جار على غير من هو له والجحر فاعل « بخرب » لأنها صفة مشبهة و « منه » متعلق « بخرب » ، ثم حذف « منه » للعلم به وإن كان ضمير الصفة ، ثم حول الإسناد لضمير الوصوف ، وهو الضب ، فقيل : هذا جحر ضب خرب الجحر ، ثم أتى بضمير الجحر مكان الجحر ، وقيل : خرب ، واستتر الضمير فى « خرب » ، وتحمل « خرب » - ضميرين : الجحر ، وضمير الموصوف الذى استتر أولا[2] .

أما ابن جنى فقد ذهب إلى مثل ذلك فقال : الأصل : خرب جحره ، ثم أنيب المضاف إليه عن المضاف ، فارتفع ، واستتر[3] .

وقال فى الخصائص[4] : « وتلخيص هذا أن أصله : هذا جحر ضبٍ خربٍ جحره ، فيجرى « خرب » وصفا على « ضب » وإن كان فى الحقيقة للجحر ، كما تقول : مررت برجل قائم أبوه ، فتجرى « قائماً » وصفاً على « رجل » ، وإن كان القيام للأب لا للرجل ، لما ضمن من ذكره[5] .

ثم يستطرد فيقول : والأمر فى هذا أظهر من أن يأتى بمثال له أو شاهد عليه ، فلما كان أصله كذلك ، حذف الجحر المضاف إلى الهاء ، وأقيمت الهاء مقامه فارتفعت ، لأن المضاف المحذوف كان مرفوعًا ، فلما ارتفعت استتر الضمير المرفوع فى نفس « خرب » فجرى وصفًا

---

(١) الكتاب ١ / ٢٠٩ .

(٢) حاشية الدسوقى على المغنى ٣٠٣

(٣) القاعدة الثانية من الباب الثامن .

(٤) ١ / ١٨٩ .

(٥) أى : ضميره يريد أن المسوغ لمجىء قائم وصفا للرجل ، وهو ليس بوصف له فى الحقيقة ، بل الموصوف حقيقة الأب ، هو كضمن الأب ذكر الرجل .

على « ضب » ، وإن كان الخراب للجحر لا للضب ، على تقدير حذف المضاف .

وعقب ابن هشام فى المغنى [1] على قوليهما بقوله : « ويلزمهما استتار الضمير مع جريان الصفة على غير من هى له ، وذلك لا يجوز عند البصريين وإن أمن اللبس ، وقول السيرافى : إن هذا مثل « مررت برجل قائم أبواه لا قاعدين » مردود ، لأن ذلك إنما يجوز فى الوصف الثانى دون الأول » .

وقد تأول ابن جنى الأمثلة التى جاءت من هذا القبيل بالطريقة المذكورة . ومثل ذلك قول امرئ القيس « مزمل » لأنه أراد : مزمل فيه ، ثم حذف حرف الجر ، فارتفع الضمير ، فاستتر فى اسم المفعول .

ومنه قول لبيد :

أَو مُذْهَبٌ جُـدَدُ على أَلْوَاحِهِ
النَّـاطِقُ المَبْرُوزُ والمَخْتُومُ [2]

أى : المبروز به ، ثم حذف حرف الجر فارتفع الضمير ، فاستتر فى اسم المفعول وعليه قول بشر بن أبى خازم :

لَتُحْتَمَلَنْ باللَّيْـلِ مِنْكُمْ ظَعِينَةٌ
إِلَى غَيرِ مَوْثُوقٍ من الأَرْضِ تَذْهَبُ [3]

أى : موثوق به ، ثم حذف حرف الجر فارتفع الضمير ، فاستتر فى المفعول .

هذا هو رأى ابن جنى وتأويله لما جاء من أنماط الإعراب على المجاورة فى كلام العرب .

---

(١) القاعدة الثانية من الباب الثامن .
(٢) الخصائص ١ / ١٩٣ .
(٣) الخصائص ١ / ١٩٣ .

خاتمـــة

العربية لغة متعددة الفنون . ودوحة متشعبة الأفنان . يستطيع المرءُ أن يجد فيها بغيته . وكلما كانت اللغة متنوعة الأساليب كانت أكثر عالمية . وأقوى على مجابهة التيارات العاصفة . وأقدر على تحديها واحتوائها ، وبالتالى أطول عمرًا وأبقى خلودًا .

والعرب من الشعوب التى لقيت حظا عظيمًا بأن منحهم الله هذه الجنة الوارفة الظلال ، إلى جانب ما أُوتوا من فصاحة البيان وذرابة اللسان . فكان ذلك كله سندًا لهم فى التفنق فى ضروب القول ، وأساليب التعبير عن حوائجهم ومتطلبات حياتهم .

وما دام الإنسان ، فيما يعبر عنه ، يحس بهذا المجتمع وبصلاته ، وما دام يتحدث بوصفه عضوًا من أعضاءِ هذا المجتمع ، فلابد أن يدور فى فلك اللغة التى اصطلح عليها هذا المجتمع ، لأن هذا الفلك هو الوشيجة التى تربطه به فى الفهم والإفهام وإلَّا لم يستطع أن يفهمه ويفهم عنه ، واستغلق الأمر وعميت الوسيلة التى يتخذها وسيلة للفهم والإفهام .

إن اللغة ليست من الأمور التى يصنعها فرد معين أو أفراد ؛ وإنما تخلقها طبيعة الاجتماع ؛ وتنبعث عن الحياة الاجتماعية وماتقتضيه هذه الحياة من تعبير عن الخواطر وتبادل للأفكار . وللغة فى كل مجتمع نظام عام يشترك الأفراد فى اتباعه ويتخذونه أساسًا للتعبير عمَّا يجول فى خواطرهم وفى تفاهمهم بعضهم مع بعض (١) .

إن لكل لغة طابعها الاجتماعى الخاص فى التعبير لا تطابق فيه غيرها من اللغات فى جميع خصائصها .

والطابع الاجتماعى الخاص باللغة العربية فسيح المدى يتيح لأبنائها وحملة لوائها أن

---

(١) انظر اللغة والمجتمع لعلى عبد الواحد وافى /٤ .

يصولوا فيه ويجولوا ويبرزوا فيه شخصياتهم وعقولهم ونظامهم النفسى الخاص .

وإذا كان الذهب إنما هو معدن خاص له مقوماته الخاصة ، فإن الصائغين يستطيع كل منهم أن يبرز مواهبه وذوقه فيما يصوغ من هذا المعدن من ألوان الحلى المختلفة التى لاتقع تحت حصر . والناس ، من أقدم الأزمنة ، مفتونون بهذا المعدن ، يظهرون أذواقهم فيما اتخذوه ويتخذونه من حلى تختلف طوابعها وأشكالها باختلاف الزمان والمكان والجنس .

والعربية كنز ثمين تفنن أصحابه فى إخراج لآلئه بصور شتى تخلب الألباب وتأسر الأفئدة . وإذا كان الإنسان فى لغته العادية له طابعه الخاص ، وهومع ذلك لايكاد يخرج ذوقه عن اللغة العامية الجارية ، ولايكاد يتعدى ما تسوغه هذه اللغة من ألوان الأساليب والتراكيب والصيغ ، فإن الأمر هو كذلك بالنسبة إلى من عرف الفصحى ونفذ إلى أسرارها ، ذلك بأنه مع دورانه فى حدود هذه اللغة ، إنما يفصح عن حدود ذاته ورسوم شخصيته ومن أجل ذلك قالوا : إن الأسلوب هو الرجل[1] .

فالأسلوب طريقة المتكلم فى التعبير والتفكير وتصوره للأشياء وفهمه لها . وإذا كان الأمر كذلك فمن منا يستطيع الحكم على إمام الشعراء وأمير أمراء كندة بضعف فى الأسلوب أو خروج عن الطابع العام أو المألوف فى هذه اللغة . وهل جر « مزمل » إلا وهو يعتمد على قدرة السامعين على إدراك مغزاه والمقصود من مبناه ؟

لاشك أنه جره تفننا فى القول وتوسعاً فيه ، وهو من هو فى الاحتجاج بشعره .

وإذا جرينا وراء الأساليب التى لانعتد بها ونعتبرها غير فصيحة ، وجدناها كثيرة ، وهى مع ذلك عربية . منها :

إنَّ أباهـا وأبا أباهـا

قد بلغنا فى المجدِ غايتاها[2]

---

(١) انظر أصول النقد الأدبى لأحمد الشايب / ٢٨٥

(٢) لرؤبة أو لأبى النجم العجلى .

وتزَودَ منا بين أُذْناه طعنة
دعتْهُ إلى هابى التراب عقيم (١)

وقد ذهب العرب فى لغتهم إلى إبدال أحد التضعيفين بالياء ، كقول العجاج :

تقضِّىَ البازِى إذَا البازى كسر

والتقضى : الانقضاض ، كمايقولون : تظنيت ، والأَصل : تظننت ، لأَنه من الظن (٢) .

وقد قرأَ بعضهم فى كتاب الله المصون عن الضعف : « إِنَّ هذانِ لساحِرانِ » (٣)

فالفنون العربية أَكثر من أَن يحصرها عد ، ومن عادتهم أَن يتوسعوا فى الكلام ويخلطوا بعضه ببعض ، فنجدهم يضمنون كلمة معنى كلمة أُخرى يصح أَن تتسلط على المعطوف والمعطوف عليه كما مر فى قول الراعى النميرى :

إذا ... لغانيات برزن يوماً
وزججن الحواجب والعيونا

وقد ذهبوا شأْوا بعيداً وتفننوا فى التلاعب بالأَلفاظ والأَساليب فهم يعطون الشىء حكم ما أَشبهه فى معناه أَو فى لفظه أَو فى كليهما ، كجواز حذف خبر المبتدأ فى « إن زيداً قائم وعمرو » اكتفاء بخبر « إن » ، لما كان « إن زيداً قائم » فى معنى زيد قائم .

ونراهم يشربون لفظاً معنى لفظ فيعطونه حكمه ويسمونه « التضمين » وفائدته أَن تؤدى كلمة مؤدى كلمتين ، كقول الفرزدق :

كيف ترانى قالباً مِجنِّى
قد قتل اللهُ زياداً عنِّى

أَى : صرفه عنى بالقتل .

كما أَنهم يغلبون على الشىء ما لغيره لتناسب بينهما أَو اختلاط ، لهذا قالوا : « الأَبوان » فى الأَب والأُم ، وأَمثاله كثيرة .

ومن فنون كلامهم القلب ، وأَكثر وقوعه فى الشعر ، كقول حسان :

كأَن سبيئةً من بيت رأْسٍ
يكون مِزاجُها عسل وماءُ

---

(١) طوبر الحارثى — اللسان (هب) .
(٢) الكامل للمبرد ٢ / ٧٦٠
(٣) طه / ٦٣

فيمن نصب المزاج ، فجعل المعرفة الخبر ، والنكرة الاسم .

ومن ملح كلامهم تقارض اللفظين فى الأحكام ، كإعطاء « غير » حكم « إلَّا » فى الاستثناء بها ، وإعطاء « أن » المصدرية حكم « ما » المصدرية فى الإهمال ، كقوله :

أن تقرآنِ على أسماءَ ويْحكُما
منّى السلامَ وأَنْ لا تُشْعرا أَحدا

وقد أشرنا إلى أنواع الإعراب المختلفة كالإعراب بقصد اللفظ والحكاية ، والإعراب على التوهم ، والإعراب على العارية . وقد أقر العلماء هذه الأنواع من الإعراب واعترفوا بأصالتها العربية ولم ينكروها ، فما المانع من اعتبار الإعراب على المجاورة ضمن هذه الأساليب العربية التى ذكرنا ؟

إننى لا أرى غضاضة أو حرجا فى اعتماد هذا الأُسلوب لأسباب ، منها :

أولا : إن هذه الظاهرة وردت فى المعتمد من كلام العرب ، وفى القرآن الكريم ، وهذان من أهم المصادر الى اعتمد عليها العلماء فى استنباط قواعد النحو التى بين أيدينا .

ثانياً : إن ورود شواهد قليلة على هذه الظاهرة لا يعنى عدم وجودها ، ولايستدعى إنكارها ، حيث إن بعض الشواهدوردت فى القراءات القرآنية المعتمدة كقراءة « وأرجلكم » بالخفض .

ثالثاً : يحمد للعربية سعتها وتعدد أساليبها ،الأمر الذى يعين على التوسع فيها وهذه ظاهرة من ظواهر الاتساع فى اللغة العربية ، لا أرى ما يمنع إقرارها .

رابعاً : إذا نفينا أسلوباً من أساليب العربية لأنه لم يرقنا ، أو لندرة شواهده ، كان لزاماً إنكار باقى الأساليب المشابهة كالإعراب على التوهم ، مع أنه ورد فى القرآن الكريم باسم العطف على المعنى ، كما سماه العلماء ، تنزيها لكلام الله تعالى عن لفظ « التوهم » ، وكذا الحال فى الإعراب بقصد اللفظ والحكايةوغيرهما .

خامساً : إن الذى حمل بعض العلماء على دفعـــه وإنكاره ـ كما يغلب على ظنى ـ أنهم استطاعوا تأويل هذه الأنماط الواردة ، فلو لم يكن لهم مخرج بهذا التطويل لما قالوا بعدم وجوده ، ثم لم هذا التطويل فى التأويل ؟ .

سادساً : إذا كانت قلة شواهده هى التى شجعت على إنكاره ، فإن الأمثلة والشواهد الواردة فيه أوفر وأكثر منها فى الأنواع التى أوردناها .

سابعاً : من تقصى الأمثلة والشواهد فى هذا النوع من الإعراب ، ومن خلال اختلاف الآراء حولها ، تبين أن كثيرين من النحاة والمفسرين قد أقروه واعترفوا بوجوده ، وإن كان بعضهم قد قال بندرته واشترط آخرون شروطا لتحققه كما مر فإن هذه الشروط وتلك الندرة ليستا من مبررات إلغائه .

ثامناً : إن المنكرين تكلفوا وتجشموا ما هم فى غنى عنه ، فتلمسوا التخريجات لدعم آرائهم ، والعلماء مجمعون على أن الأخذ بالظاهر وعدم التقدير أولى وأجدر من التقدير والتأويل والحذف والتخريج .

وختاماً ، فإننى لا أرى بأساً فى إباحة الأخذ بهذا الأسلوب والقياس عليه عند الضرورة وإذا لم يؤد إلى اللبس ، وفى ذلك تنمية للغة وزيادة خصبها وثرائها

والله أسأل أن يوفق أبناء هذه اللغة لخدمتها وصيانتها لتكون أداة سهلة للتعبير عن أفكار الناس ومصالحهم ووسيلة تفاهم وتعاون فى سبيل البر والتقوى ، وأن تحمل فى طياتها الخير للإنسانية ، وتؤدى رسالتها فى تدعيم أسس السلام وسعادة البشرية فى الدارين .

والحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم المرسلين وعلى آله وأصحابه أجمعين .

❋ ❋ ❋

المصادر والمراجع

* الآلوسى : أبو الفضل شهاب الدين محمود ، روح المعانى فى تفسير القرآن العظيم والسبع المثانى ، المطبعة المنيرية ، ودار إحياء التراث العربى ـ لبنان .

* الأخطل : أبو مالك غياث بن غوث . شعر الأخطل ، تحقيق فخر الدين قباوة حلب ١٩٧١ .

* الأشمونى : نور الدين أبو الحسن على بن محمد ، شرح الأشمونى على الألفية ، مطبعة الحلبى ، القاهرة .

* الأصمعى : أبو سعيد عبد الملك بن قريب ، الأصمعيات . تحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون ، الطبعة الثالثة ، دار المعارف ، مصر .

* الأنبارى : أبو بكر محمد بن القاسم ، شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ، تحقيق عبد السلام هارون ، دار المعارف القاهرة . ١٩٦٣

* ابن الأنبارى : كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد ، الإنصاف فى مسائل الخلاف ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، الطبعة الثالثة .

* البخارى : أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم الجعفى ٩ صحيح البخارى ، لجنة إحياء كتب السنة ، القاهرة ١٣٨٧ هـ .

* التبريزى : أبو زكريا يحيي بن على الخطيب التبريزى ، شرح القصائد العشر ، المطبعة المنيرية ، القاهرة ١٣٥٢ هـ .

* جرير : ابن عطية الخطفى اليربوعى ، ديوانه ، شرح محمد بن حبيب ، تحقيق نعمان محمد أمين طه ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٦٩ ، ودار صادر ، بيروت ١٩٦٤

* ابن الجزرى : الحافظ أبو الخير محمد بن محمد الدمشقى ، النشر فى القراءات العشر ، تصحيح على محمد الضباع ، المكتبة التجارية الكبرى .

* الجمل : سليمان بن عمر العجيلى ، الفتوحات الإلهية ، طبعة الحلبى ، القاهرة :

* ابن جنى : أبو الفتح عثمان ، الخصائص ، تحقيق محمد على النجار ، دار الهدى بيروت ، وطبعة القاهرة ١٩٥٢ م .

ـ المحتسب فى تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ، تحقيق على النجدى ناصف وعبد الحليم النجار وعبد الفتاح شلبى ، القاهرة ١٣٨٦ هـ .

ـ المنصف : تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين ، طبعة ١٩٥٤

* ابن الحاجب : جمال الدين أبو عمرو عثمان بن عمر ، شرح الكافية له ، دار الطباعة العامرة ١٣١١ هـ .

* الحطيئة : جرول بن أوس ، ديوانه ، شرح ابن السكيت والسكرى والسجستانى ، تحقيق نعمان أمين طه ، القاهرة ١٩٥٨

* ابن حنبل : أحمد بن محمد . مسنده ، شرح أحمد محمد شاكر ، دار المعارف ، مصر ١٣٦٩ هـ ـ ١٩٥٠ م .

* أبو حيان : محمد بن يوسف بن على الأندلسى ، البحر المحيط ، الطبعة الأولى ١٣٢٨ هـ ، ومطابع النصر الحديثة بالرياض .

* أبو داود : سليمان بن الأشعث السجستانى ، صحيح سنن المصطفى ، دار الكتاب العربى ، بيروت .

* الدسوقى : الشيخ محمد مصطفى عرفة ، حاشية الدسوقى على مغنى اللبيب ، القاهرة .

* ذو الرمة : أبو الحارث غيلان بن عقبة ، ديوانه ، شرح أحمد بن حاتم الباهلى ، تحقيق عبد القدوس أبو صالح ، دمشق ١٩٧٢ ، وتحقيق مطيع ببيلى ، الطبعة الثانية دمشق .

* رضى الدين : محمد بن الحسن الاستراباذى ، شرحه على كافية ابن الحاجب ، دار الكتب العلمية ، بيروت . ، شرحه على شافية ابن الحاجب ، تحقيق محمد نور الحسن ، ومحمد الزفزاف ، ومحمد محيى الدين عبد الحميد ، دار الكتب العلمية ، بيروت ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م .

* الزمخشرى : جار الله محمود بن عمر ، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل فى وجوه التأويل ١٩٦٦

* زهير : ابن أبى سلمى ، ديوانه ، دار صادر ، بيروت ١٩٦٤ ، وشرح ديوانه لثعلب ، دار الكتب ١٣٦٣ هـ .

* الزوزنى : أبو عبد الله الحسين بن أحمد ، شرح المعلقات السبع ، مطبعة محمد على صبيح ، القاهرة ١٣٩٨ - ١٩٧٨

* سيبويه : أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ، الكتاب ، تحقيق عبد السلام هارون والطبعة الأميرية .

* ابن سيده : أبو الحسن على بن اسماعيل ، المخصص ، الطبعة الأميرية١٣١٨ هـ .

* السيوطى : جلال الدين عبد الرحمن بن بكر ، همع الهوامع ، تحقيق عبد السلام هارون وعبد العال سالم مكرم ، دار البحوث العلمية ، الكويت ١٣٩٤- ١٩٧٥ ، ونسخة بتصحيح محمد بدر الدين النعسانى ، دار المعرفة ، لبنان

* الشايب : أحمد ، أصول النقد الأدبى ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ١٩٦٤ م

* ابن الشجرى : هبة الله بن على بن حمزة ، الأمالى الشجرية ، دار المعرفة ، بيروت .

* الشريشى : أبو العباس أحمد بن عبد المؤمن القيسى ، شرح مقامات الحريرى ، القاهرة ١٩٥٢

* الشنقيطى : أحمد بن الأمين ، الدرر اللوامع ، الطبعة الثانية ، دار المعرفة ، بيروت ١٣٩٣ - ١٩٧٣ .

* الطبرسى : أبو على الفضل بن الحسن ، مجمع البيان فى تفسير القرآن ، دار الفكر ، بيروت ١٩٥٧ .

* الطبرى : أبو جعفر محمد بن جرير ، جامع البيان فى تفسير القرآن ، الطبعة الأولى ، الأميرية ١٣٢٤ هـ .

- جامع البيان عن تأويل أى القرآن ، تحقيق محمود محمد شاكر وأحمد محمد شاكر ، دار المعارف ، مصر .

* طرفة : طرفة بن العبد ، ديوانه ، تحقيق كرم البستانى ، المكتبة الثقافية ، بيروت

* العجاج : أبو الشعثاء عبد الله بن رؤبة ، ديوانه برواية الأصمعى ، تحقيق عزة حسن ، بيروت ١٩٧١ م .

* العكبرى : أبو البقاء عبد الله الضرير بن الحسين ، إعلاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات فى جميع القرآن ، وهو هامش على الفتوحات الإلهية ، وطبعة دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ، بيروت ١٣٩٦ هـ - ١٩٧٩ م .

* عبد الواحد وافى : على ، اللغة والمجتمع ، دار نهضة مصر ، القاهرة .

* الفخر الرازى : أبو عبد الله محمد بن عمر القرشى ، التفسير الكبير ، الطبعة الثالثة ، دار إحياء التراث العربى ، بيروت .

* القاضى : عبد الفتاح القاضى ، البدور الزاهرة فى القراءات العشر المتواترة ، الطبعة الأولى ، دار الكتاب العربى ، بيروت ١٤٠١ هـ ١٩٨١ م .

* القرطبي : أبو عبد الله محمد بن احمد الأنصاري ، الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي) ، الطبعة الثانية ، دار الكتب المصرية ، ١٣٥٣ هـ ـ ١٩٣٥ م

* القزويني : عمر بن عبد الرحمن بن عمر البهبهائي ، مخطوطة الكشف على الكشاف ، مكتبة دار الأوقاف ، بغداد .

* القيسي : أبومحمد مكي بن أبي طالب ، التبصرة في القراءات ، تحقيق محيي الدين رمضان ، نشر معهد المخطوطات العربية ، الطبعة الأولى ، الكويت ١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٥م

ابن ماجة : أبو عبد الله محمد بن يزيد ، سنن ابن ماجة ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، ١٣٧٢ هـ ـ ١٩٥٢ م .

* المبرد : أبو العباس محمد بن يزيد المقتضب ، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة القاهرة .

ـ الكامل في اللغة والأدب ، تحقيق زكي مبارك ، الطبعة الأولى ، وطبعة بتعليق محمد أبو الفضل إبراهيم والسيد شحاته .

* المرزوقي : أبو علي أحمد بن محمد الحسن ، شرح ديوان الحماسة ، نشر أحمد أمين وعبد السلام هارون ، الطبعة الأولى ، القاهرة ١٣٧١ هـ ـ ١٩٥١ م

* امرؤ القيس : ابن حجر الكندي ، ديوانه ، تحقيق محمد أبوالفضل إبراهيم ، دار المعارف ، مصر .

* ابن منظور : جمال الدين محمد بن مكرم الأنصاري ، لسان العرب .

* الميداني : أبو الفضل أحمد بن محمد النيسابوري ، مجمع الأمثال ، بيروت ١٩٦١م

* النيسابوري : نظام الدين الحسن بن محمد ، غرائب القرآن ورغائب الفرقان ، تحقيق إبراهيم عطوة عوض .

* الهذليون : ديوان الهذليين ، الطبعة الأولى ، ١٣٦٩ هـ ـ ١٩٥٠ م ، دار الكتب المصرية .

* ابن هشام : جمال الدين بن هشام الأنصارى ، شرح شذور الذهب ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد .

– مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب ، تحقيق مازن المبارك ومحمد على حمد الله ، دار الفكر .

– المسائل السفرية فى النحو ، تحقيق على حسين البواب ، كلية اللغة العربية ، الرياض ١٤٠٢ هـ – ١٩٨٤ م .

* الشيخ ياسين : ابن زين الدين الحمصى ، حاشية على شرح التصريح ، دار إحياء الكتب العربية .

* ابن يعيش : موفق الدين بن على ، شرح المفصل ، المطبعة المنيرية ، وطبعة عالم الكتب ، بيروت .

زيان أحمد الحـاج ابراهيم
الأستاذ المساعد فى النحو والصرف
والعروض – بجامعة البحرين